وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة التقنية الجنوبية
المعهد التقني العمارة
قسم تقنيات المحاسبة

الحقيبة التدريسية لمادة

مبادئ الاقتصاد

الصف الاول

تدريسي المادة

م.م غيث علاوي مزهر

الفصل الدراسي الاول

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

جدول مفردات مادة مبادئ الاقتصاد

الاسبوع	المفردات
١	مفهوم علم الاقتصاد ،الحاجات البشرية ووسائل اشباعها ، المشكلة الاقتصادية ،اركان المشكلة الاقتصادية، انماط حل المشكلة الاقتصادية
٢	الطلب ،مفهوم الطلب ، قانون الطلب ، جدول الطلب ،منحنى الطلب ، دالة الطلب ، لعوامل المؤثرة في الطلب ،تغيرات الطلب والكمية المطلوبة
٣	مرونات الطلب (السعرية) وكيفية احتسابها
٤	مرونات الطلب (الدخلية ، والمتقاطعة) وكيفية احتسابها
٥	العرض، مفهوم العرض، قانون العرض، جدول العرض ،منحنى العرض، دالة العرض، العوامل ا لمؤثرة في العر ض، تغيرات العرض والكمية المعروضة (مرونة العرض السعرية وكيفية احتسابها)
٦	مفهوم السعر التوازني ، تطور نظرية الطلب (نظريات سلوك المستهلك)
٧	الانتاج ، مفهوم الانتاج ، دالة الانتاج ، عناصر الانتاج ، قانون الغلة المتناقصة
٨	الدخل القومي والناتج القومي
٩	الايرادات ، مفهوم الايرادات ،انواع الايرادات ، كيفية احتساب الايرادات
١٠	الاسواق ، مفهوم السوق ووظائفه وانواعه
١١	النقود (الانواع ،الوظائف)
١٢	البنك المركزي (المفهوم ، الوظائف ، الاهداف)
١٣	القروض (المفهوم ، الانواع ، الاهمية)
١٤	السياسة المالية (المفهوم ،الوسائل والادوات ،الاثار الاقتصادية)
١٥	السياسة النقدية(المفهوم ، الوسائل والادوات ، الاثار الاقتصادية)

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

الهدف من دراسة مادة مبادئ الاقتصاد (الهدف العام):

تهدف دراسة مادة مبادئ الاقتصاد للصف الاول الى:

١) تزويد الطلبة بأساسيات الفهم الاقتصادي وتمكينهم من تحليل الظواهر الاقتصادية
٢) فهم المؤشرات الاقتصادية العامة، وتحليل سلوك الافراد والمؤسسات
٣) تنمية القدرة على اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة

الفئة المستهدفة:

طلبة الصف الاول / قسم تقنيات المحاسبة

التقنيات التربوية المستخدمة:

١. سبورة واقلام
٢. السبورة التفاعلية
٣. عارض البيانات Data Show
٤. جهاز حاسوب محمول Laptop

الاسبوع الأول

هدف الاسبوع الاول هو تبيان مفهوم علم الاقتصاد وعلاقتة بالعلوم الاخرى ، وكذلك مفهوم المشكلة الاقتصادية واركانها وطرق حلها .

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة نشاط الإنسان الذي يتعلق بكيفية حصوله على المال وإنفاقه وفي كيفية إنتاج الثروة وتوزيعها.

وأن أول بذرة نشأ منها علم الاقتصاد كانت من الحضارات القديمة (اليونانية والرومانية) ، ويعد أرسطو أول من أوجد النظرية الاقتصادية و أول من دفع بالاقتصاد أن يصبح علما .

ونتيجة لتطور العصور الوسطى ظهرت تيارات من الأفكار الاقتصادية أساسها المدارس المتعددة لتي ظهرت بأفكار ووجهات نظر مختلفة منها مدرسة التجاريين (من بداية القرن الخامس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر)، ثم ظهرت مدرسة الطبيعيين (الفيز وقراط) ثم المدرسة لكلاسيكية والمدرسة الكينزية، ويعد السبب لتعدد المدارس الى تطور الحياة الأوربية من جميع لجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

مفهوم علم الاقتصاد:

هناك عدة تعاريف لعلم الاقتصاد من قبل علماء الاقتصاد وفلاسفته حيث أن كل عالم اقتصادي وضع تعريفاً ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في عصره. حيث عرفه العالم الاقتصادي الانكليزي آدم سميث) مؤسس الاقتصاد الحديث بكتابه ثروة الأمم سنة ١٧٧٦بانه :

"علم الثروة لانه يدرس الثروة من ناحية إنتاجها وتبادلها"" .

كما عرفه العالم الاقتصادي الانكليزي (الفريد مارشال) بكتابه مبادئ الاقتصاد بانه :

"العلم الذي يدرس الإنسان في نشاطه الحياتي اليومي الاعتيادي فهو يبحث بذلك الجزء من النشاط لفردي والاجتماعي المتعلق بالحصول على المتطلبات المادية.

أما العالم الاقتصادي (روبنز) فقد عرفه بأنه:

" العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والعناصر النادرة التي لها استعمالات بديلة".

وقد عرفه الاقتصادي الاشتراكي (اوسكار لانكة) بانه يعني بالقوانين الاجتماعية للإنتاج و لتوزيع، فهو يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين، اولئك الذين يستهلكون السلع لإشباع حاجاتهم الفردية او الجماعية.

هناك هدفان أساسيان لعلم الاقتصاد: -

١- الهدف الأساسي: يكمن الهدف الأساسي لوجود علم الاقتصاد هو علاج المشكلة الاقتصادية ويتم ذلك عن طريق تحديد عناصر المشكلة والمتمثلة بتحديد حاجات الأفراد من السلع والخدمات وكمية الإنتاج ونوعية المنتوج والجهة المنتجة.

٢- الهدف الثانوي : هو الوسيلة لتحقيق الهدف الأساسي كالقضاء على الفقر والحد من البطالة وتحسين أسلوب الإنتاج ومستوى المعيشة لتحقيق الرفاهية .

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

أولا : علاقة علم الاقتصاد بالسياسة

مما لاشك فيه ان ارتباط علم الاقتصاد بعلم السياسة هو ارتباط وثيق ذلك ان أي نظام اقتصادي يعمل في ظل سياسية معينة يكون متأثرا ومؤثرا فيها في الوقت ذاته، وقد كان ذلك أحد الاسباب التي جعلت علم الاقتصاد يعرف لمدة طويلة "بالاقتصاد السياسي".

كما ان القرارات السياسية تحمل في طياتها نتائج اقتصادية فالضرائب وتحديد الأجور وإقرار الموازنة وغيرها، كلها قرارات سياسية لكنها ذات نتائج وأبعاد اقتصادية، إذاً هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين علم الاقتصاد والسياسة.

ثانيا : علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

هناك علاقة متبادلة بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، إذ ان كليهما يدرسان سلوك الإنسان في المجتمع، فعلم الاجتماع يركز على علاقة الإنسان بالبيئة والتنظيمات الموجودة في المجتمع والتي لها دور في تحديد القيم والعادات التي تسود ذلك المجتمع، ويستمد علم الاقتصاد من علم الاجتماع المعلومات الهامة حول عادات المجتمع وتقاليده.

فعلى سبيل المثال تعد تربية الأبقار من المشاريع الاقتصادية المربحة والضرورية، ولكن مثل هذه المشاريع تعد لا فائدة منها في كثير من مناطق الهند التي يقدس السكان فيها البقر .

كما أن علم الاقتصاد يؤثر في علم الاجتماع، ذلك أن علم الاقتصاد هو أداة هامة في تغيير المجتمع، كأن يتحول من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي، وتعد هذه التغيرات موضوع ساسي في دراسات علم الاجتماع.

ثالثا : علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

بما أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة سلوك الإنسان وكيفية إشباع رغباته، فإن علم النفس عن طريق وسائله يساعد علم الاقتصاد في التعرف على الخصائص النفسية والتصرفات الشخصية للأفراد داخل المجتمع.

فمثلا تخفيض رسوم الهاتف أو زيادة رسوم والكهرباء سيكون لها تأثير نفسي كبير على كثير من الأفراد في المجتمع، ومن ثم فإن دراسة مثل هذه التأثيرات تمد الاقتصاديين بمعلومات تفيد كثيراً في توصياتهم ونصائحهم باتخاذ القرارات الاقتصادية الملائمة والناجحة.

رابعا : علاقة الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء والحاسب الآلي

تضح هذه العلاقة من استخدام النماذج الرياضية والإحصائية وحزم الحاسب الآلي في الأبحاث الاقتصادية، وتكاد لا تخلو دراسة اقتصادية من الأساليب الإحصائية الدقيقة المتمثلة في جمع البيانات وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها، كما أمكن عن طريق الرياضيات التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية بالرموز والمصطلحات الرياضية بدلا من الكلمات والعبارات المستطردة والغير دقيقة، وعن طريق الحاسب الآلي أمكن معالجة العديد من النماذج الاقتصادية والرياضية بسهولة وسرعة فائقة.

خامسا : علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

فالأحداث الاقتصادية الماضية كالكساد الكبير والتضخم النقدي وغيرها، تعد ذات فائدة كبيرة للباحث الاقتصادي في رسم السياسات الحاضرة والمستقبلية ، فالتاريخ يعطينا كثيراً من المعلومات القيمة التي تساعدنا في علاج الوقائع الحاضرة عن طريق التعلم من أخطاء الماضي.

المشكلة الاقتصادية

ما كانت الحاجات متعددة والموارد محدودة لهذا يعمل أي مجتمع على تنظيم مواردها المحدودة تحقيق أكبر قدر من الاشباع من تلك الموارد فيختار دائما الحاجات الاكثر أهمية ويتخلى عن لحاجات الأخرى تاركاً أياها دون أشباع، ومعنى ذلك أن هناك مشكلة اقتصادية تواجه ذلك لمجتمع لا تختلف كثيرا في جوهرها عن تلك التي تواجه أي فرد في حياته، فنلاحظ أن كل فرد حاول توزيع دخله المحدود بين أوجه الانفاق المختلفة بحيث يحصل منه على أكبر قدر من الاشباع فيختار من بين حاجاته المتعددة تلك التي يراها أولى بالأشباع. ومعنى ذلك أن الفرد في لمجتمع يضحي ببعض الحاجات لعدم كفاية موارده وقصورها في اشباع جميع حاجاته .

في ضوء العلاقة بين الحاجات المتعددة والموارد المحدودة لأشباعها يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بانها (تعدد الحاجات وندرة الموارد اللازمة لإشباعها).

نتيجة للمشكلة الاقتصادية يواجه المجتمع أو الفرد أربعة اختبارات وهي:

١- ماذا ننتج ؟ وهنا تظهر مشكلة الاختيار بالنسبة للاحتياجات والرغبات التي يختار الفرد أو المجتمع إشباعها من بين جميع احتياجاته و رغباته، وضمن موارده المتاحة، وهذا لاختيار يطلق عليه مصطلح (كلفة الفرصة البديلة).

٢- كيف ننتج ؟ أي ما هي الطريقة الفنية المتبعة لمزج عوامل الإنتاج المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات التي تم اختيارها.

٣-لمن ننتج ؟ بمعنى كيفية توزيع الإنتاج بين أعضاء المجتمع.

٤-كم ننتج؟ أي تحديد الكميات المنتجة من كل سلعة وخدمة تم اختيار إنتاجها.

علاج المشكلة الاقتصادية في النظم الاقتصادية المختلفة

أولا: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي

يعتمد النظام الرأسمالي في علاج المشكلة الاقتصادية على (جهاز الثمن) والية السوق في حديد الفئة التي ينبغي الإنتاج لها، والتي تتضح من الطلب السوقي على السلع والخدمات، فالسلع والخدمات التي تتسم بزيادة كبيرة في الطلب عليها في السوق هي التي يتم إنتاجها، سواء كانت سلع ضرورية أم سلع كمالية.

ثانيا: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي

يعتمد النظام الاشتراكي في علاج المشكلة الاقتصادية على (آلية التخطيط المركزي) التي تحدد السلع والخدمات الواجب إنتاجها، سواء كانت هذه السلع والخدمات مطلوبة في السوق من قبل معظم أفراد المجتمع أو من قبل بعض أفراد المجتمع، وغالبا ما يتم اختيار إشباع احتياجات المجتمع الضرورية ضمن هذا النظام.

ثالثا: علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي

بداية لابد من توضيح ان علاج المشكلة الاقتصادية (المتمثلة في الندرة النسبية للموارد وتعدد الحاجات الإنسانية) في النظام الإسلامي يقصد منه مواجهة المشكلة الاقتصادية لا القضاء عليها نهائيا، فذلك ليس بمقدور الإنسان فضلا عن كونه يتنافى مع سنة خلق الله للكون والحياة كما في قوله تعالى {إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ} (سورة القمر آية ٤٩)، وقوله تعالى {وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ} (سورة الحجر آية ٢١)، إذ جعل الله وجود المشكلة الاقتصادية حافزا على العمل وبذل الجهد من أجل تحقيق التنمية في المجتمع، وعليه فان مواجهة المشكلة الاقتصادية في النظام الإسلامي يعتمد على ثلاث ركائز هي:

١- تنظيم سلوك الإنسان وتربيته من خلال التعاليم الإسلامية السمحة، وتحفيزه نحو خدمة مجتمعه وأمته رغبة في تحقيق الثواب من الله.

٢- الإخلاص في العمل من اجل تنمية الإنتاج وتطويره.

٣- تحقيق العدالة في توزيع الدخول والثروات، عن طريق الزكاة والصدقة، (إذ ان الزكاة حق للفقراء في أموال الأغنياء).

تعريف بعض المفاهيم الاقتصادية

١-تكلفة الفرصة البديلة (Opportunity Cost): وهي عبارة عن الكمية التي يجب أن تخلى عنها ونضحي بها من سلعة معينة في سبيل توجيه الموارد الاقتصادية لإنتاج سلعة أخرى.

٢-النظام الاقتصادي (Economic System): مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ نعمل على تسيير أجزاء النشاط الاقتصادي، وتتناسق معا، وتترابط جميعا بما يهيئ لتحقيق أهداف النشاط الاقتصادي على المستويين الكلي والجزئي.

٣-جهاز الثمن (Price System): هو الطريقة التي تحل بها المشكلة الاقتصادية في لنظام الرأسمالي، بمعنى أن الأسعار والكميات المطلوبة والمعروضة تتحدد في السوق عن طريق تفاعل كل من قوى منحنى الطلب ومنحنى العرض.

٤-جهاز التخطيط المركزي (System of Central planning): هو الطريقة لتي تحل بها المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي، بمعنى أن يتم التخطيط مسبقاً لتحديد نوع وكمية وأسعار السلع والخدمات المراد إنتاجها وكذلك تحديد أجور ومكافآت العاملين فضلا عن رسم السياسات والخطط التنموية الشاملة للبلاد.

٥-السوق (Market): هو المكان الذي تلتقي فيه قرارات البائعين والمشترين لتبادل السلع، أو هو مجموعة من المشترين والبائعين يرغبون في شراء وبيع سلعة أو خدمة ما، من التعريف لسابق يتضح أمرين هما :

أ- التقاء البائعين والمشترين في مكان جغرافي معين أو عبر الهاتف أو البرقيات أو الانترنت

ب- وجود طلب على السلعة من المشترين و وجود بائعين لها، وهو الشرط الأساسي لوجود السوق.

٦-الإنتاج (Production): كل ما يضاف للمادة من منافع سواء كانت مكانية أو زمانية أو شكلية أو تملكيه، مما يجعل السلعة تصل إلى المستهلك النهائي في المكان والزمان المناسبين

وبالشكل الذي يرغبه، عليه فالإنتاج أما يكون ماديا كتغيير في شكل السلعة مثلا أو غير مادي كخدمات النقل وخدمات التعليم، إذا الإنتاج يشمل إنتاج السلع والخدمات.

٧ -الاستهلاك (Consumption): كل ما يستهلكه المجتمع من دخله، وهو الهدف النهائي لنشاط الاقتصادي، وينقسم على نوعين هما:

أ- الاستهلاك الوسيط : بمعنى يُستخدم الإنتاج بشكله الذي أُنتج عليه في إنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه (بمستلزمات أو مدخلات الإنتاج) أو (السلع الوسطية).

ب- الاستهلاك النهائي : بمعنى يستهلك الإنتاج استهلاكا نهائيا، أي انه يستخدم في إشباع حاجة أنسانية بصورة مباشرة ولمرة واحدة، ويكون أما استهلاكاً خاصاً للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال من قبل الأفراد أو القطاع العائلي، وأما يكون استهلاكاً عاماً من قبل أفراد مجتمع للسلع والخدمات التي تقدمها إليهم الحكومة بلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا بالاستهلاك الجماعي.

٨-السلع(Goods) هي منتج (مادي) أو خدمة (غير مادي) يلبي حاجة إنسانية وقع إنتاجه على اثر تدخل الإنسان في العملية الإنتاجية.

الفعاليات الاقتصادية (Economic Activities) وهي الآتي:

أ- الإنتاج : تم تعريفه مسبقا.

ب-التبادل : هو عملية إيصال السلع والخدمات التي تم إنتاجها من قبل عوامل الإنتاج، إلى مستهلكيها ، وذلك عن طريق مبادلة السلع والخدمات المنتجة في السوق.

ت-التوزيع : هو توزيع العوائد الناتجة عن العملية الإنتاجية على عوامل الإنتاج التي ساهمت في إنتاج السلع والخدمات.

ث-الاستهلاك : تم تعريفه مسبقا.

الاسبوع الثاني

هدف الاسبوع الثاني هو تبيان مفهوم الطلب ، قانون الطلب ، جدول الطلب ،منحنى الطلب ، دالة الطلب ، لعوامل المؤثرة في الطلب ،تغيرات الطلب والكمية المطلوبة

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

نظرية الطلب

الطلب (Demand)

هو مجموعة السلع والخدمات المختلفة التي يكون المشترون راغبون وقادرون على شرائها عند من معين وفي مدة زمنية محددة. إذاً كل رغبة في الشراء غير مصحوبة بقدرة شرائية لا تعد طلبا بالمعنى الاقتصادي.

جدول الطلب (Demand Schedule)

هناك عوامل كثيرة تؤثر على الكميات التي يرغب ويستطيع الأفراد شراءها من السلع والخدمات، فهناك السعر ودخول الأفراد وأذواقهم وعاداتهم الاستهلاكية وغيرها، وهذه العوامل تتغير ويمكن أن يكون تغيرها في اتجاه مختلف كأن يرتفع سعر سلعة ما بمقدار معين ويزداد الدخل بمقدار آخر أو العكس. إن تعدد العوامل المؤثرة على الكمية المطلوبة يستدعي التركيز على عامل واحد وافتراض ثبات العوامل الأخرى، فإذا عزلنا أثر العوامل الأخرى وراقبنا العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها نصل إلى ما يسمى (يقانون الطلب) الذي يمكن تعريفه (بافتراض بقاء لعوامل الأخرى على حالها، إذا انخفض سعر سلعة أو خدمة ما زادت الكمية المطلوبة منها والعكس صحيح). أي العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة. لكن ما سبب تلك العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة؟ إن ارتفاع سعر السلعة يحفز الأفراد على تخفيض استهلاكهم منها أو الاتجاه نحو سلعة بديلة لها، أما انخفاض سعر السلعة فيحفز الأفراد على زيادة استهلاكهم منها ويؤدي إلى جذب مشترين جدد لها لأنها أصبحت رخيصة ويمكن تمثيل رغبات الأفراد وقدرتهم على الشراء عند الأسعار المختلفة بجدول الطلب الاتي :

السعر (بالدينار)	الكمية (بالكيلو غرام)
5	10
4	17
3	26
2	38
1	53

الجدول الافتراضي أعلاه يمثل رغبات الأفراد وقدرتهم على شراء سلعة أو خدمة ما عند الأسعار المختلفة.

إذا يمكن تعريف جدول الطلب بأنه يوضح الكميات المختلفة من السلعة التي يرغب ويستطيع المستهلك شرائها عند مختلف الأسعار وضمن مدة زمنية محددة.

ويمكن نقل الأرقام الواردة في جدول الطلب الافتراضي إلى الشكل البياني أدناه، إذ يمثل المحور الأفقي الكمية المطلوبة بالكيلو غرام ويمثل المحور الرأسي سعر الكيلو غرام بالدينار، ومن ثم نصل لي ما يسمى منحنى الطلب الافتراضي، والذي ينحدر من أعلى اليسار إلى أسفل اليمين ويكون ميله البا، دلالة على العلاقة العكسية بين السعر والكمية المطلوبة .

منحنى الطلب (Demand Curve)

هو التمثيل البياني أو الهندسي لقانون الطلب والذي يظهر الكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التي يرغب ويستطيع الأفراد شراءها عند الأسعار المختلفة في السوق، أثناء مدة زمنية محددة، وبافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابته

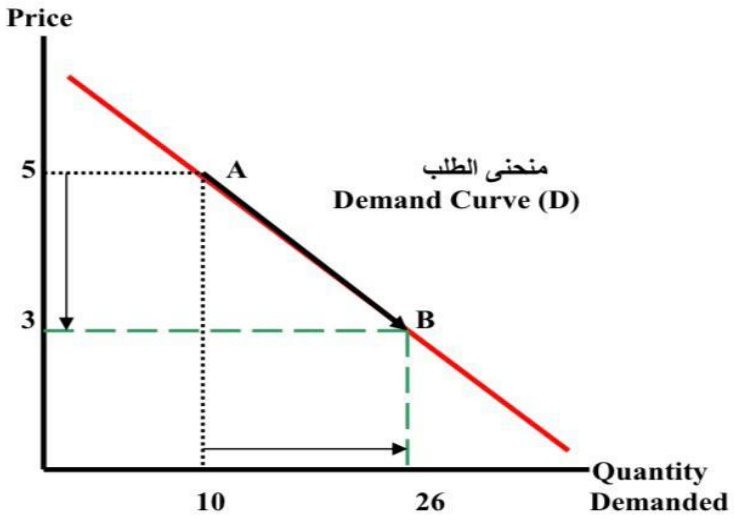

شكل (3.1)

منحنى الطلب:

يعكس الميل السالب لمنحنى الطلب العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها إذ يؤدي انخفاض سعر السلعة (من 5 إلى 3 دينار) إلى ارتفاع الكمية المطلوبة (من 10 إلى 26 كيلو) أي التحرك من النقطة (A) إلى النقطة (B) على منحنى الطلب.

العوامل المحددة للطلب (Determinants of Demand)

تتأثر الكمية المطلوبة من سلعة ما بعدد من العوامل هي :

١.الأسعار(Prices)

تمارس الأسعار تأثيرات مختلفة على الكميات المطلوبة من السلعة، بالإمكان توضيحها بالاتي :

أ- سعر السلعة نفسها : ففي الظروف الاعتيادية كلما ارتفع سعر السلعة انخفضت الكمية لمطلوبة منها والعكس صحيح، ويكون التغير هنا على منحنى الطلب نفسه دون انتقال منحنى الطلب.

ب-أسعار السلع البديلة (Substitutes): وهي السلع التي يمكن أن تحل محل بعضها لبعض في الاستهلاك، كالشاي والقهوة مثلاً. فارتفاع سعر القهوة سيعمل على زيادة الطلب على الشاي (حيث يمكن إحلال الشاي محل القهوة في الاستهلاك)، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأعلى. أما انخفاض سعر القهوة سيعمل على انخفاض الطلب على الشاي، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأسفل، بمعنى ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة (الشاي) وسعر السلعة البديلة لها (القهوة) هي علاقة طردية.

ت-أسعار السلع المكملة (Compliments) : وهي السلع التي لا يمكن استهلاك الواحدة منها إلا باستهلاك الأخرى، كالشاي والسكر، الكاميرا والفيلم وهكذا. ويؤدي ارتفاع سعر لسكر مثلاً إلى انخفاض الطلب على الشاي، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على الشاي للأسفل. أما انخفاض سعر السكر فسيعمل على ارتفاع الطلب على الشاي، ومن ثم انتقال منحنى الطلب على الشاي إلى الأعلى، بمعنى ان العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة معينة (الشاي) وسعر السلعة المكملة لها (السكر) هي علاقة عكسية.

ث-التوقعات في الأسعار : إذا توقع المستهلك ارتفاع سعر السلعة في المستقبل أو نفاذها من الأسواق، فإن ذلك سيدفع المستهلك إلى زيادة طلبه على السلعة في الوقت الحاضر، وبالتالي سيرتفع الطلب على السلعة وينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى ليمين. أما إذا توقع المستهلك انخفاض سعر السلعة في المستقبل، فإنه سوف يقلل طلبه على السلعة حالياً من أجل الحصول عليها في المستقبل بسعر أقل، وهذا سيعمل على انخفاض الطلب على السلعة وبالتالي انتقال منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار .

٢- الدخل (Income) : تتأثر الكمية المطلوبة من السلعة بالتغير الحاصل في مستوى دخل المستهلك، فإذا ارتفع الدخل زادت الكمية المطلوبة من السلعة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى والى اليمين والعكس صحيح، إذا فالعلاقة طردية بين الدخل والكمية المطلوبة من السلعة.

٣-ذوق المستهلك :

ان تغير ذوق المستهلك سيعمل على تغير الطلب على السلعة. فإذا كان هذا التغير في صالح السلعة (أي أن المستهلك أصبح يفضل السلعة الآن ويرغب في الحصول عليها) سيرتفع الطلب على السلعة، ومن ثم ينتقل منحنى الطلب للأعلى وإلى اليمين. أما إذا لم يعد المستهلك راغباً في السلعة، أي تحول أذواق المستهلكين عن السلعة، سينخفض الطلب على السلعة وبالتالي ينتقل منحنى الطلب للأسفل وإلى اليسار .

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

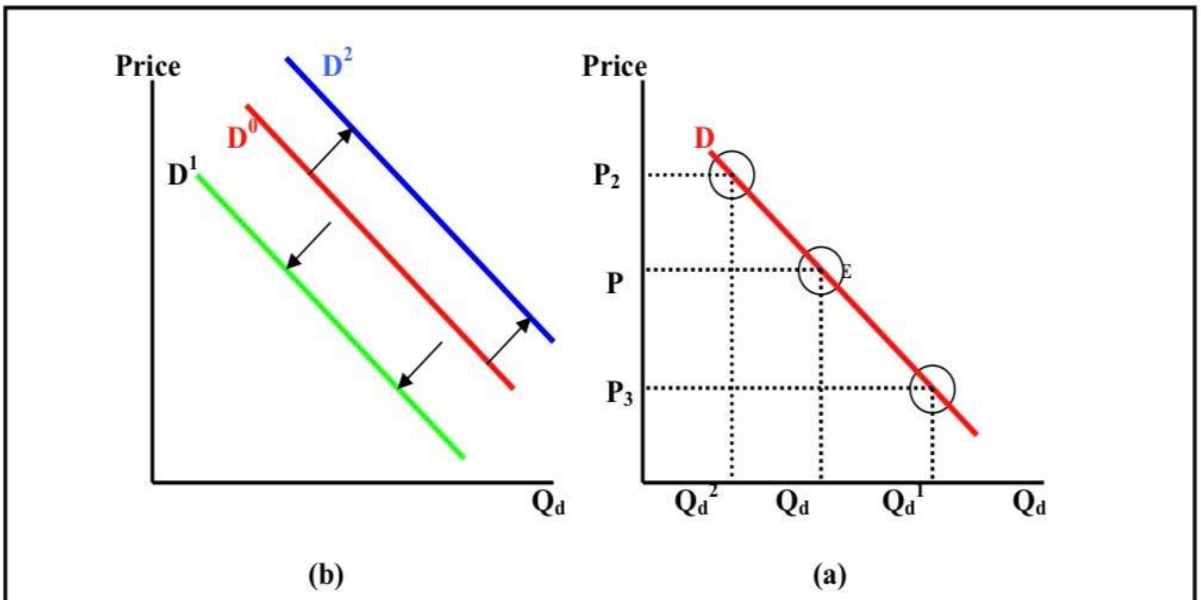

شكل (2)

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

يصف الشكل (2–a) التغير في الكمية المطلوبة، والذي ينتج عن التغير في سعر السلعة المطلوبة نفسها. فإذا كان السعر الأصلي (P) والكمية المطلوبة الأصلية (Q_d)، فإن ارتفاع سعر السلعة إلى (P^2) سيؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة إلى (Q_d^2)، أي التحرك على منحنى الطلب من النقطة (E) إلى النقطة (A). أما انخفاض سعر السلعة من (P) إلى (P^3)، فسيؤدي إلى ارتفاع الكمية المطلوبة إلى (Q_d^1)، أي التحرك على منحنى الطلب من النقطة (E) إلى النقطة (B). أما الشكل (2–b) فيصف التغير في الطلب والذي ينتج عن التغير في أحد العوامل الأخرى المحددة للطلب . فإذا كان التغير في هذه العوامل سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الأصلي (D^o) للأعلى والى اليمين متمثلا بمنحنى الطلب الجديد (D^2). أما إذا كان التغير في هذه العوامل سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الأصلي (D^o) للأسفل والى اليسار متمثلا بمنحنى الطلب الجديد (D^1).

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

الاسبوع الثالث والرابع

هدف محاضرة الاسبوع الثالث والرابع هو تبيان مفهوم المرونة، ومرونات الطلب (السعرية، الدخلية ، المتقاطعة) وكيفية احتسابها.

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

المرونة (Elasticity)

المرونة :مقياس لمدى (أو درجة) استجابة المتغير التابع للتغير الحاصل في المتغير المستقل.

مرونة الطلب (Elasticity of Demand)

هي درجة استجابة الكمية المطلوبة من سلعة أو خدمة معينة للتغير في المتغيرات المستقلة المؤثرة في هذه الكمية، وهي السعر أو الدخل أو أسعار السلع الأخرى.

إذ ان التغير في الكمية المطلوبة وفقا للتغير في ثمنها، أو احد العوامل المستقلة الأخرى المؤثرة فيها، يختلف من سلعة إلى أخرى، فعلى سبيل المثال الطلب على الملح لا يتأثر كثيرا بتغير السعر لثبات الكمية المستهلكة منه نسبيا، بينما الطلب على اللحوم قد يتأثر أكثر نسبيا بتغير السعر ، ولهذا كان من الضروري تحديد مدى أو درجة تأثر أو استجابة الكمية المطلوبة من السلعة أو الخدمة للتغير في العوامل الأخرى المؤثرة فيها، ولاسيما الثمن.

وبالإمكان التمييز بين ثلاثة أنواع من مرونة الطلب وكالاتي :

١.مرونة الطلب السعرية (Price Elasticity of Demand)

٢.مرونة الطلب الدخلية (Income Elasticity of Demand)

٣.مرونة الطلب التقاطعية (Cross Elasticity of Demand)

اولاً : مرونة الطلب السعرية

قانونها هو $\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$

وهذه هي صيغة مرونة الطلب السعرية, وتوصف بمرونة النقطة

إذ ان : ΔQ = مقدرا التغير في الكمية ΔP = مقدر التغير في السعر

Q = الكمية قبل التغير P = السعر قبل التغير

وعند الحصول على قيمة المرونة السعرية نأخذ القيمة المطلقة بشكل مطلق, أي تهمل الإشارة السالبة.

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

هناك صيغة أخرى أدق للمرونة = إذ تستخدم متوسط الكميتين ومتوسط السعرين, ويطلق على هذه الصيغة (مرونة القوس), وهي كالآتي :

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\frac{\Delta Q}{(Q2+Q1)/2}}{\frac{\Delta P}{(P2+P1)/2}} \quad \text{وتصبح} \quad \frac{(P2+P1)/2}{\Delta P} \times \frac{\Delta Q}{(Q2+Q1)/2}$$

وبعد الترتيب تصبح

$$\text{مرونة الطلب السعرية} = \frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{(P2+P1)/2}{(Q2+Q1)/2}$$

درجات مرونة الطلب السعرية		
قيمة المرونة	وصف المرونة	التغيرات في الكمية المطلوبة نتيجة للتغير في السعر
صفر	عديم المرونة	لا تتغير الكمية المطلوبة نتيجة التغير بالسعر
اكبر من الصفر واقل من الواحد	قليل المرونة	تتغير الكمية المطلوبة بنسبة اقل من تغير السعر
يساوي واحد	متكافئ المرونة	تتغير الكمية المطلوبة بنفس نسبة التغير بالسعر
اكبر من الواحد	مرن	تتغير الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من التغير في السعر
ما لانهاية	تام المرونة (لا نهائي المرونة)	يكون المستهلكون على استعداد لشراء أي كمية ولكن يمتنعون عند تغير السعر ولو قليلا

مثال: البيانات الآتية توضح علاقة الكمية المطلوبة بسعرها ولسلعة القمح:

P	1	2	3	4	5	6	7	8
Qd	8	7	6	5	4	3	2	1

المطلوب : احسب معاملات مرونة الطلب السعرية أو احسب مرونة الطلب السعرية (عند سعر 1، 2 وكمية 1، 2) باستخدام الصيغتين (أي مرونة النقطة ومرونة القوس)؟

الجواب :

س1=1 س2=2 ك1=8 ك2=7 وباستخدام الصيغة الأولى **(مرونة النقطة) وحسب الصيغة الآتية : مرونة الطلب السعرية =** $\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{P}{Q}$

$$\frac{7-8}{2-1} \times \frac{1}{8} \quad \blacleftarrow\text{- - - -} \quad \frac{1-}{1} \times 0.125 \quad \blacleftarrow\text{- - - -} \quad (0.125)$$

وبما ان المرونة السعرية = (0.125) وهي بين الصفر والواحد نستنتج بان الطلب على القمح غير مرن بالنسبة لسعره.

وباستخدام الصيغة الثانية (مرونة القوس) وحسب الصيغة الآتية:

مرونة الطلب السعرية = $\frac{\Delta Q}{\Delta P} \times \frac{(P2+P1)/2}{(Q2+Q1)/2}$

$$= \frac{1-}{1} \times \frac{(1+2)/2}{(8+7)/2} \quad \blacleftarrow\text{- - - -} \quad \frac{1-}{1} \times \frac{1.5}{7.5} \quad \blacleftarrow\text{- - - -} \quad -1 \times 0.2 = (0.2)$$

وبما ان المرونة السعرية = (0.2) وهي بين الصفر والواحد نستنتج بان الطلب على القمح غير مرن بالنسبة لسعره.

ملاحظة : تتساوى مرونة النقطة مع مرونة القوس عندما يكون التغير في السعر متناهي الصغر.

أشكال درجات مرونة الطلب السعرية بيانياً :

1 : طلب متكافئ المرونة (E = 1) : عندما يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة مساوياً للتغير النسبي في السعر.

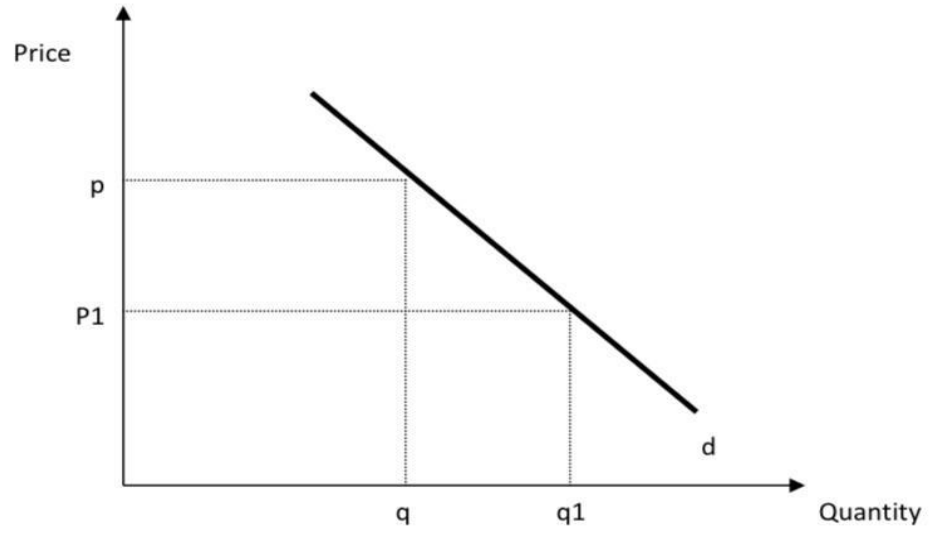

2 : طلب قليل المرونة (1 >E> 0) : عندما يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة اقل من التغير النسبي في السعر.

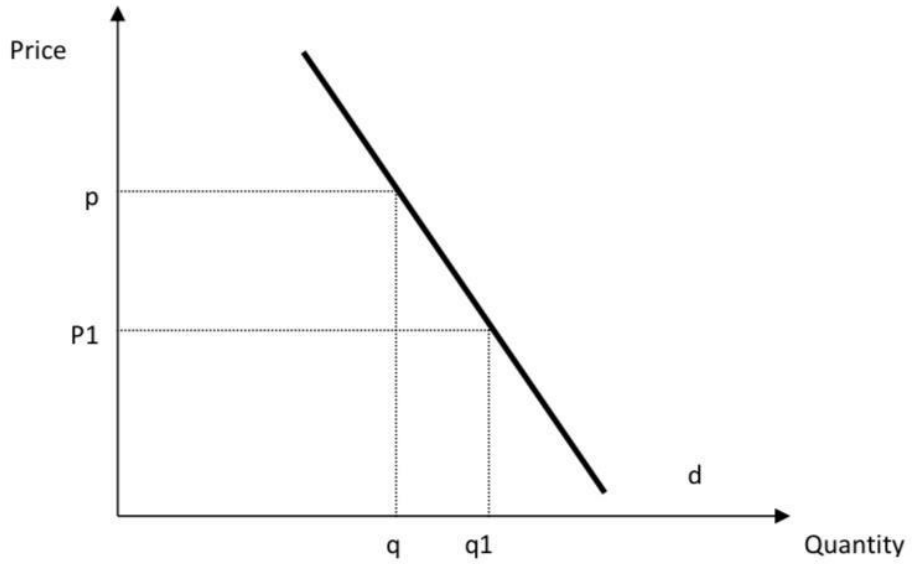

3 : طلب مرن (∞ > E >1): عندما يكون التغير النسبي في الكمية المطلوبة اكبر من التغير النسبي في السعر.

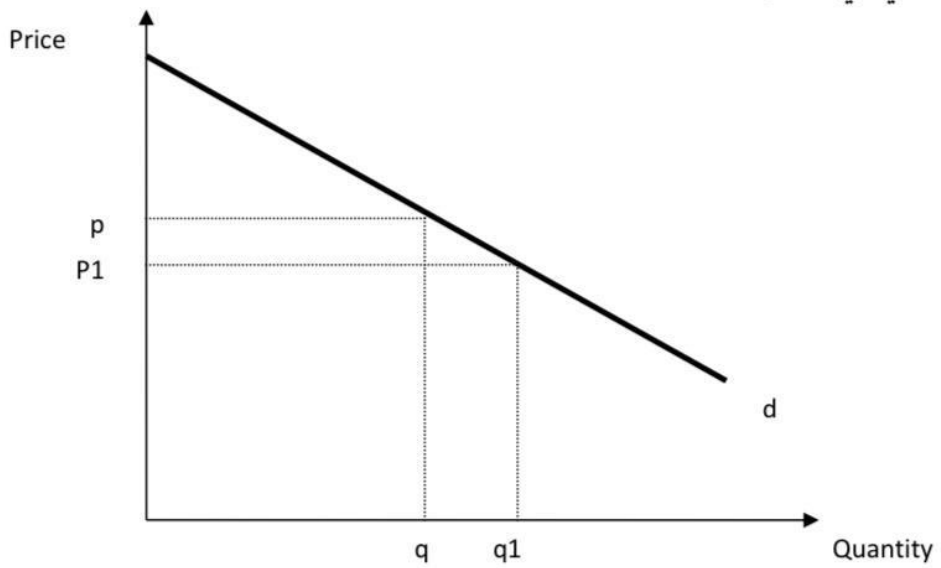

4 : طلب عديم المرونة (E=0) : عندما يكون التغير النسبي في السعر لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المطلوبة.

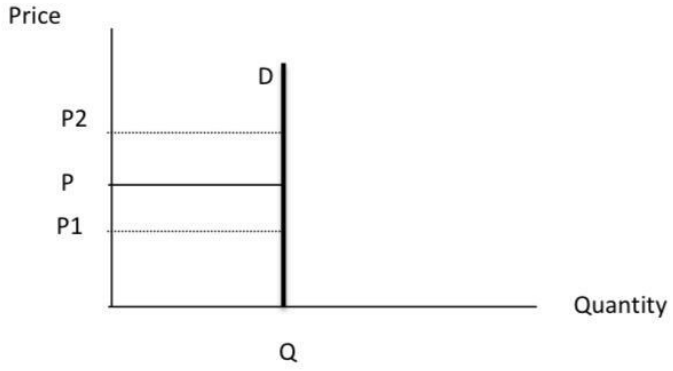

5 : طلب تام المرونة (E=∞): عندما يؤدي تغيرا طفيفا في السعر إلى تغير لانهائي في الكمية المطلوبة.

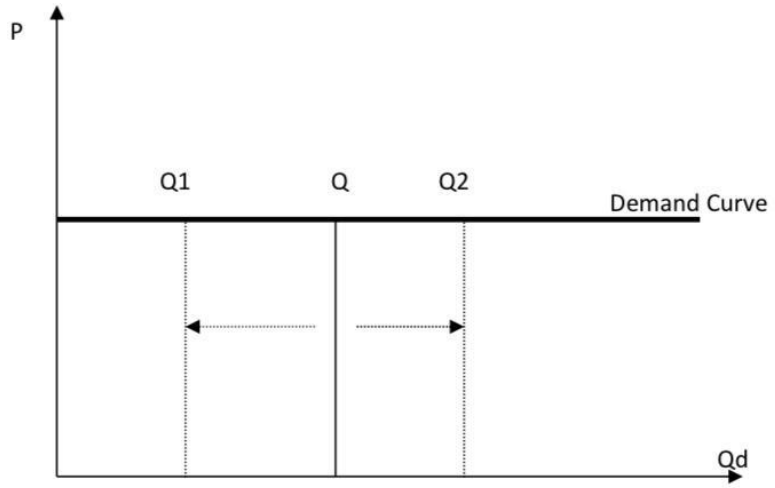

الاسبوع الخامس

هدف محاضرة الاسبوع الخامس هو تبيان مفهوم العرض، قانون العرض، جدول العرض ،منحنى العرض، دالة العرض، العوامل ا لمؤثرة في العر ض، تغيرات العرض والكمية المعروضة (مرونة العرض السعرية وكيفية احتسابها)

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

مفهوم العرض (Supply) : هو كمية السلع والخدمات التي يكون المنتجون (البائعون) مستعدون لبيعها في السوق عند
الأسعار المختلفة وضمن مدة زمنية محددة، ومع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها .

قانون العرض : بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فان الكمية المعروضة من سلعة أو خدمة ما تتناسب طرديا مع التغير الحاصل في سعرها، فكلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة وكلما انخفض السعر انخفضت الكمية المعروضة.

جدول ومنحنى العرض :

يمثل جدول العرض العلاقة بين أسعار السوق المختلفة والكميات المعروضة من السلعة التي يكون المنتجون (البائعون) راغبون في بيعها ضمن الأسعار المختلفة في السوق وأثناء مدة زمنية محددة، ويمكن توضيح هذه العلاقة عن طريق الجدول الافتراضي الاتي :

السعر (بالدينار) P	الكمية المعروضة (بالكيلو غرام) q
1	10
2	15
3	20
4	25
5	30
6	35
7	40

من الجدول أعلاه يتضح ان العلاقة بين السعر والكمية المعروضة (علاقة طردية) فكلما زاد سعر زادت الكمية المعروضة والعكس صحيح.

وبالإمكان عرض الجدول الافتراضي أعلاه على شكل بياني، ممثلا في منحنى العرض الآتي:

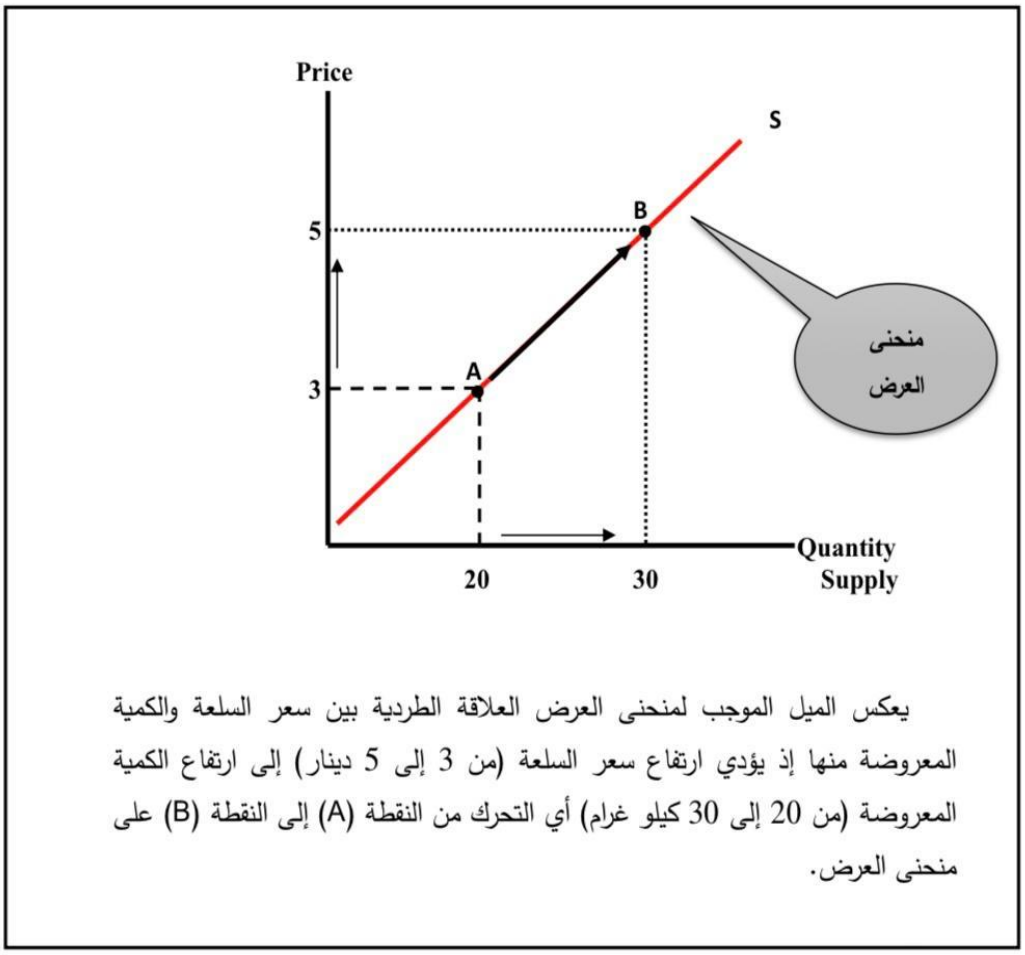

يعكس الميل الموجب لمنحنى العرض العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها إذ يؤدي ارتفاع سعر السلعة (من 3 إلى 5 دينار) إلى ارتفاع الكمية المعروضة (من 20 إلى 30 كيلو غرام) أي التحرك من النقطة (A) إلى النقطة (B) على منحنى العرض.

مما سبق يمكن تعريف منحنى العرض بأنه (التمثيل البياني لقانون العرض والذي يظهر الكميات المختلفة من السلعة أو الخدمة التي يرغب البائع في بيعها أثناء مدة زمنية محددة، وبافتراض بقاء لعوامل الأخرى ثابتة).

العوامل المحددة للعرض (Determinants of Supply)

أولا : سعر السلعة نفسها : كلما زاد سعر السلعة زادت الكمية المعروضة منها والعكس صحيح.

ثانيا : أسعار السلع الأخرى : إذ كلما ارتفع سعر السلع الأخرى قلت الكمية المعروضة من السلعة الأصلية، بسبب إمكانية توجه المنتجين نحو إنتاج السلع الأخرى التي ارتفع سعرها، ومن ثم يقل إنتاجهم من السلعة الأصلية، إذا العلاقة عكسية بين أسعار السلع الأخرى والكمية المعروضة من السلعة الأصلية.

ثالثا : المستوى الفني (التكنولوجي) : إذا حصل أي تحسن في المستوى الفني للعملية الإنتاجية نتيجة استخدام الآلات والمكائن الحديثة، فان ذلك يؤدي إلى تخفيض متوسط تكاليف الإنتاج، وهذا حفز المنتجين لزيادة الإنتاج ومن ثم يزداد العرض عند سعر معين لأن ذلك يؤدي إلى زيادة أرباحهم، وتنعكس هذه الزيادة في الكمية المعروضة على منحنى العرض بانتقاله نحو اليمين، اما إذا حدث العكس وتم استخدام تكنولوجيا أقل تطورا فان ذلك يزيد من متوسط التكاليف ويخفض الأرباح مما يدعو المنتجين إلى تخفيض الكمية المعروضة عند سعر معين، وانخفاض العرض من السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو اليسار، إذا العلاقة طردية بين التطور الفني التكنولوجي والكمية المعروضة من السلعة.

رابعا : أسعار عوامل الإنتاج : عند انخفاض أسعار عوامل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة معينة (الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم)، فان ذلك يعني انخفاض تكاليف إنتاج سلعة، وأن انخفاض تكاليف إنتاج السلعة عند سعر معين يعني زيادة الأرباح لدى المنتجين، وبالتالي من مصلحة المنتجين زيادة عرض هده السلعة، فزيادة العرض يؤدي إلى انتقال منحنى لعرض إلى اليمين، أما إذا ارتفعت أسعار عوامل الإنتاج الداخلة في العملية الإنتاجية لإنتاج سلعة معينة، فان ذلك يعني زيادة في التكاليف عند سعر معين، معنى ذلك انخفاض أرباح المنتجين ومن ثم يقلل المنتجين من عرض السلعة، وانخفاض عرض السلعة يؤدي إلى انتقال منحنى العرض نحو ليسار، إذا العلاقة عكسية بين الكمية المعروضة وأسعار عوامل الإنتاج.

خامسا : الإعانات والضرائب : إذا أرادت الحكومة زيادة إنتاج سلعة معينة وعرضها في السوق، فإنها تلجأ إلى تقديم الإعانات والمساعدات للمنتجين لتحفيزهم على زيادة إنتاجهم لهذه السلعة، وهذا عني تقليل حجم التكاليف بالنسبة للمنتجين، وبالتالي زيادة في حجم أرباحهم، وينعكس ذلك على منحنى العرض بزيادته وانتقاله نحو اليمين، أي العلاقة طردية بين الكمية المعروضة من السلعة والاعانات.

ما الضرائب فتأثيرها يكون عكسيا، لأنها تزيد من حجم تكاليف السلعة المنتجة وتقلل من أرباحها، مما يؤدي إلى تخفيض إنتاج وعرض السلعة في السوق من قبل المنتجين وهذا يعني انتقال منحنى العرض إلى اليسار .

سادساً توقعات المنتجين المستقبلية للأسعار: إذا توقع المنتجون بأن سعر السلعة التي ينتجونها ويعرضونها في السوق سوف يزداد في المستقبل، فإنهم يقللوا من عرضها في الوقت الحالي (يقل عرض السلعة) انتظاراً لارتفاع السعر في المستقبل ومن ثم ينتقل منحنى العرض نحو اليسار والعكس صحيح في حالة اعتقاد المنتجين بانخفاض أسعار السلع في المستقبل فإنهم يزيدون الكميات لمنتجة أو المعروضة الآن كي يتجنبوا الخسائر في المستقبل، وبالتالي ينتقل منحنى العرض إلى ليمين، إذا العلاقة عكسية بين الكمية المعروضة من السلعة وتوقعات المنتجين لها.

التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض:

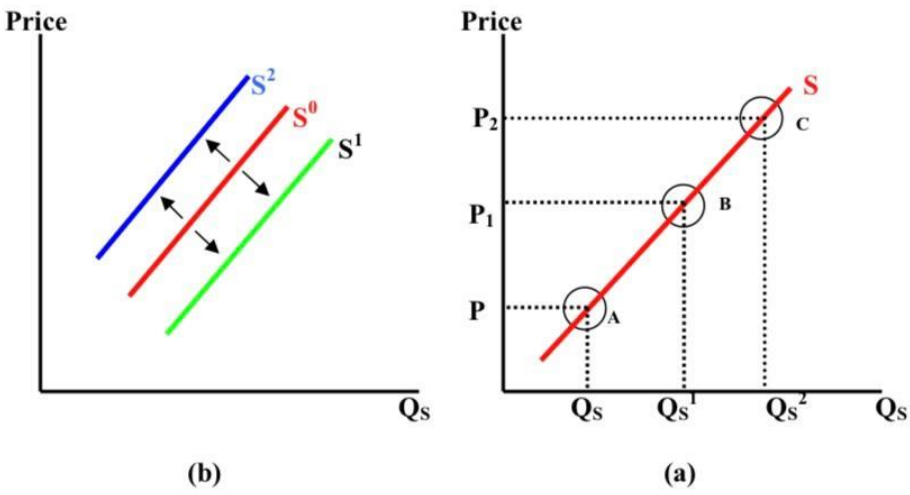

شكل (12)

التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض

يصف الشكل (12-a) التغير في الكمية المعروضة، والذي ينتج عن التغير في سعر السلعة المعروضة نفسها. فإذا كان السعر الأصلي (P) والكمية المعروضة الأصلية (Q_s)، فإن ارتفاع سعر السلعة إلى (P^1) سيؤدي إلى ارتفاع الكمية المعروضة إلى (Q_s^1)، أي التحرك على منحنى العرض من النقطة (A) إلى النقطة (B), وهكذا.

أما الشكل (12-B) فيصف التغير في العرض والذي ينتج عن التغير في أحد العوامل الأخرى المحددة للعرض, فإذا كان التغير في هذه العوامل سيؤدي إلى زيادة عرض السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الأصلي (S^o) إلى اليمين متمثلا بمنحنى العرض الجديد (S_1). أما إذا كان التغير في هذه العوامل سيؤدي إلى انخفاض عرض السلعة، فإن ذلك سيؤدي إلى انتقال منحنى العرض الأصلي (S^o) إلى اليسار متمثلا بمنحنى العرض الجديد (S^2).

مرونة العرض (Elasticity of Supply)

مرونة العرض: هي مدى أو درجة استجابة أو تأثر الكمية المعروضة من سلعة للتغير في المتغيرات المستقلة المؤثرة فيها، وهي (سعر السلعة نفسها، أسعار السلع الأخرى، لتقدم التقني والتكنولوجي وغيرها).

تعريف مرونة العرض السعرية : بأنها درجة استجابة الكمية المعروضة من السلعة للتغير في سعر السلعة نفسها، وأثناء مدة زمنية محددة.

سعر السلعة نفسها, وأثناء مدة زمنية محددة.

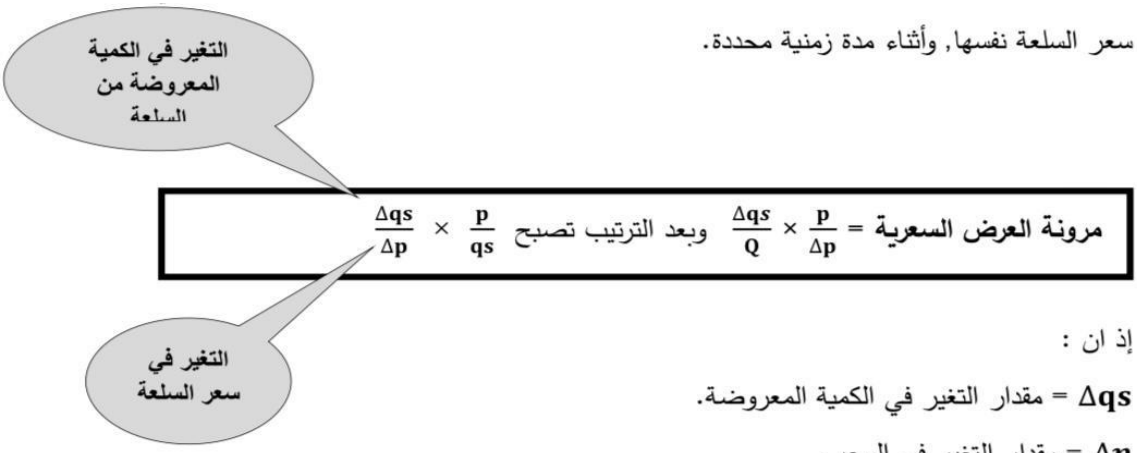

إذ ان :

Δqs = مقدار التغير في الكمية المعروضة.

Δp = مقدار التغير في السعر.

qs = الكمية المعروضة قبل التغير.

p = السعر قبل التغير.

مثال : ارتفعت الكمية المعروضة من السلعة (Y) من (3) وحدات إلى (8) وحدات، وذلك بسبب ارتفاع سعر هذه السلعة من (6) دينار إلى (15) دينار؟

المطلوب : إيجاد مرونة العرض السعرية للسلعة (Y) .

الجواب :

بما أن الكمية المعروضة قد ارتفعت من (3) إلى (8) وحدات، فإن الكمية المعروضة الأصلية هي (Qs1=3) والكمية المعروضة الجديدة هي (Qs2=8) , وبما أن السعر قد ارتفع من (6) إلى (15) دينار، فإن السعر الأصلي هو (P1=6) والسعر الجديد هو (P2=15) دينار. ومن ثم نطبق قانون مرونة العرض السعرية لإيجاد الحل وكالاتي :

$$Es = \frac{\Delta qs}{\Delta p} \times \frac{p}{qs}$$

$$\frac{8-3}{15-6} \times \frac{6}{3} \quad \blacktriangleleft---- \quad \frac{5}{9} \times 2 \quad \blacktriangleleft---- \quad (1.11)$$

وبما ان مرونة العرض السعرية = (1.11) وهي اكبر من الواحد نستنتج بان الطلب على السلعة (y) مرن بالنسبة لسعره.

اشكال درجات مرونة العرض

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

عرض متكافئ المرونة

(E = 1) عندما يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة مساوياً للتغير النسبي في السعر.

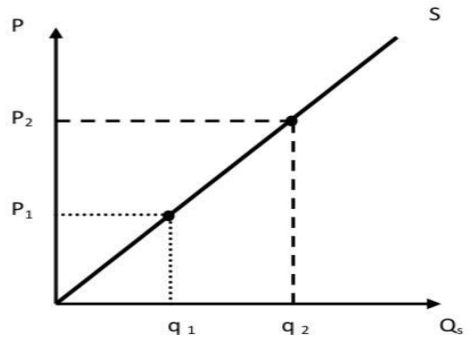

عرض مرن

(1< E < ∞) عندما يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة اكبر من التغير النسبي في السعر.

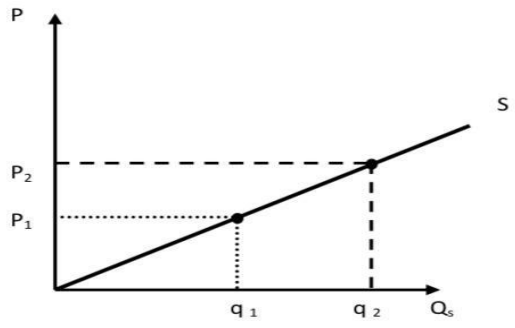

عرض قليل المرونة

(0 < E < 1) عندما يكون التغير النسبي في الكمية المعروضة اصغر من التغير النسبي في السعر.

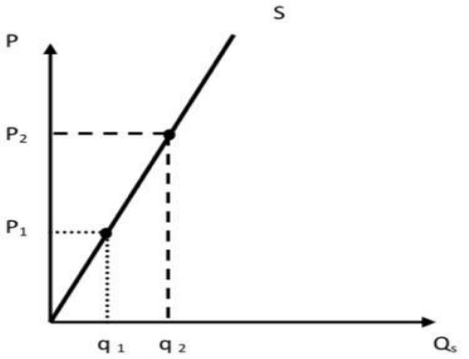

عرض عديم المرونة

(E = 0) عندما يكون التغير النسبي في السعر لا يؤدي إلى أي تغير في الكمية المعروضة.

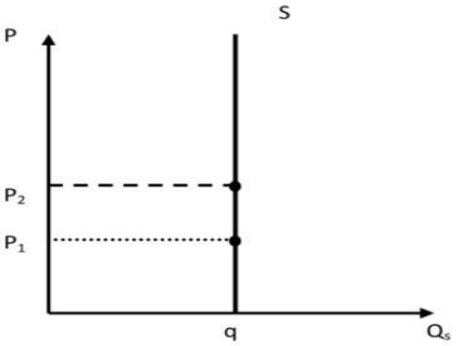

عرض تام المرونة

(E=∞): عندما يؤدي تغيرا طفيفا في السعر إلى تغير لانهائي في الكمية المعروضة.

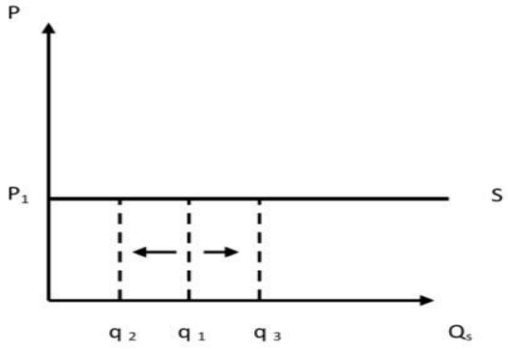

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

هدف محاضرة الاسبوع السادس والسابع التطرق الى مفهوم السعر التوازني ، تطور نظرية الطلب (نظريات سلوك المستهلك) ، وكذلك تبيان مفهوم الانتاج ، دالة الانتاج ، عناصر الانتاج ، قانون الغلة المتناقصة

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

تطور نظرية المنفعة (نظريات سلوك المستهلك)

اولاً : نظرية المنفعة الكلاسيكية:

ظهرت فكرة المنفعة كأساس لتحليل طلب المستهلك في سبعينات القرن الماضي، وتناولت تحليل سلوك المستهلك على أساس حسابه (للمتعة والألم)، إذ يحاول المستهلك تحقيق اكبر قدر من المتعة وتجنب الألم. وتُعرف المنفعة (Utility) بأنها (قدرة الشيء على إشباع الحاجة) أو هي (مقدار الإشباع الشخصي المتحقق نتيجة لاستهلاك كمية محددة من سلعة ما).

فالمتعة (المنفعة من إشباع الحاجة) تعد صفة شخصية وليست موضوعية، إذ يحددها الفرد عند استهلاكه لسلعة أو خدمة ما، بغض النظر عن كونها متفقة أم غير متفقة مع الأخلاق أو الصحة أو القيم العامة في المجتمع، فعلى سبيل المثال عندما نقول ان التدخين مضر بالصحة فان هذا الحكم صحيح من وجهة النظر الموضوعية، إلا انه من وجهة النظر الاقتصادية يعد نافعا لمجرد كونه سلعة حققت إشباع لرغبة شخصية لدى المستهلك.

فروض نظرية المنفعة الحدية

١- السلوك الرشيد للمستهلك، بمعنى ان المستهلك يتصف بالعقلانية ويتصرف بالطريقة التي تمكنه من إشباع اكبر قدر ممكن من حاجاته بحدود دخله المحدود والأسعار السائدة في السوق.

٢- قابلية المنفعة للقياس، بمعنى ان المستهلك يستطيع قياس مقدار المنفعة التي يحصل عليها من استهلاكه لوحدات السلعة وبشكل عددي.

٣- استقلالية المنفعة، بمعنى ان منفعة كل سلعة مستقلة عن منفعة السلع الأخرى.

٤- ان المنفعة الكلية للمستهلك تمثل مجموع المنافع المتحققة من استهلاك السلع المختلفة.

المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

أولا : المنفعة الكلية (Total Utility): هي مجموع المنفعة التي يحصل عليها المستهلك نظير استهلاكه لكمية محددة من سلعة ما وضمن مدة زمنية محددة.

والمنفعة الكلية تتزايد مع تزايد عدد الوحدات المستهلكة من السلعة ولكن بمعدل متناقص، إلى ان تصل إلى أقصى حد لها ومن ثم تبدأ بالتناقص.

ثانيا : المنفعة الحدية (Marginal Utility): هي منفعة الوحدة الأخيرة المستهلكة من السلعة، أو هي مقدار التغير في المنفعة الكلية الناجم عن استهلاك وحدة إضافية من السلعة، وتحسب وفق الصيغة الآتية :

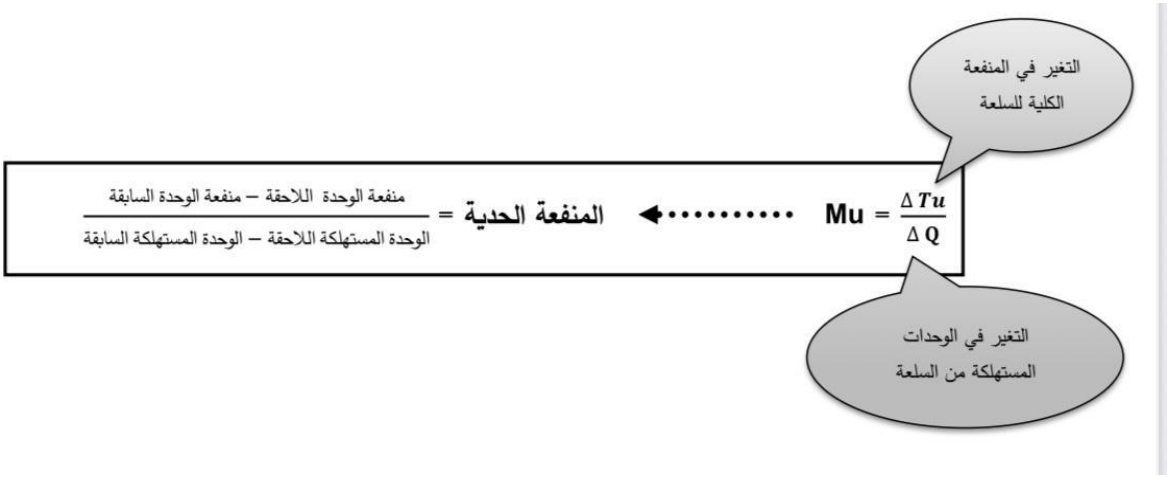

العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

١- ان المنفعة الكلية هي مجموع المنافع الحدية.

٢- المنفعة الكلية تتزايد بمعدل متناقص، والمنفعة الحدية تتناقص بالرغم من تزايد المنفعة الكلية، وهذا ما يطلق عليه قانون (المنفعة الحدية المتناقصة) والذي يُعرف بأنه (تناقص مقدار الإشباع الحدي الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه لوحدات إضافية من السلعة).

٣- عندما تكون المنفعة الكلية اكبر ما يمكن تكون المنفعة الحدية مساوية للصفر .

ويمكن تمثيل البيانات في الجدول (١) على شكل رسم بياني (١)، والذي يوضح ان منحنى لمنفعة الكلية يتزايد بشكل متناقص إلى ان يصل إلى أعلى نقطة ومن ثم يبدأ بالتناقص، اما منحنى المنفعة الحدية فانه يأخذ شكل منحنى الطلب (أي ان له ميلا سالبا)، ويلاحظ ان المنفعة الحدية صل إلى در الصفر عندما تكون المنفعة الكلية عند أعلى درجة لها، وتصبح المنفعة الحدية سالبة عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص.

وبالامكان توضيح العلاقة بين المنفعة الكلية والمنفعة الحدية عن طريق الجدول التالي :

جدول (١)

الوحدات المستهلكة من السلعة Q	المنفعة الحدية Mu	المنفعة الكلية Tu
1	100	100
2	80	180
3	60	240
4	40	280
5	20	300
6	10	310
7	0	310
8	−10	300

الشكل (١)

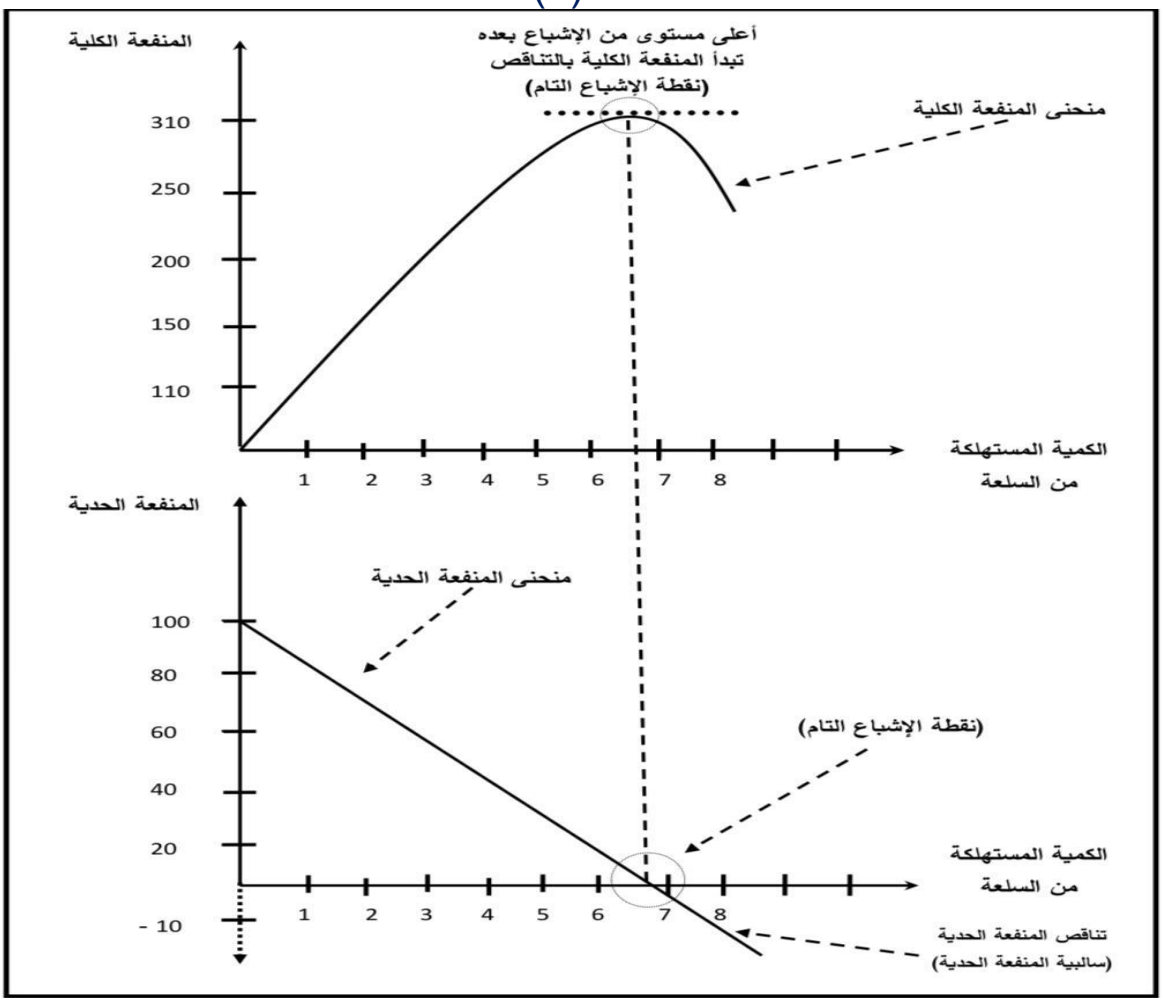

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

ثانيا : النظرية الحديثة لسلوك المستهلك (منحنيات السواء)

ان تحليل منحنيات السواء يقوم على أساس (التحليل الترتيبي)، بمعنى ان المستهلك يكون قادرا على تحديد ما إذا كانت أية مجموعة من السلع تعطي إشباعا اكبر أو اقل أو مساويا لما تعطيه أية مجموعة أخرى، أي ان المستهلك يكون قادرا على ترتيب سلم تفضيلاته (أي تفضيل مجموعة من لسلع على مجموعة أخرى) وليس قياسها بشكل عددي كما افترضت نظرية المنفعة.

عريف منحنيات السواء : هو تمثيل بياني لمجموعة النقاط (المجموعات السلعية) تمثل كل قطة منها مجموعة سلعية تتساوى في الإشباع من وجهة نظر المستهلك مع أية نقطة أخرى تقع على المنحنى نفسه.

وتسمى مجموعة منحنيات السواء بخريطة السواء، وكما يتضح من الشكل (٢) الآتي :

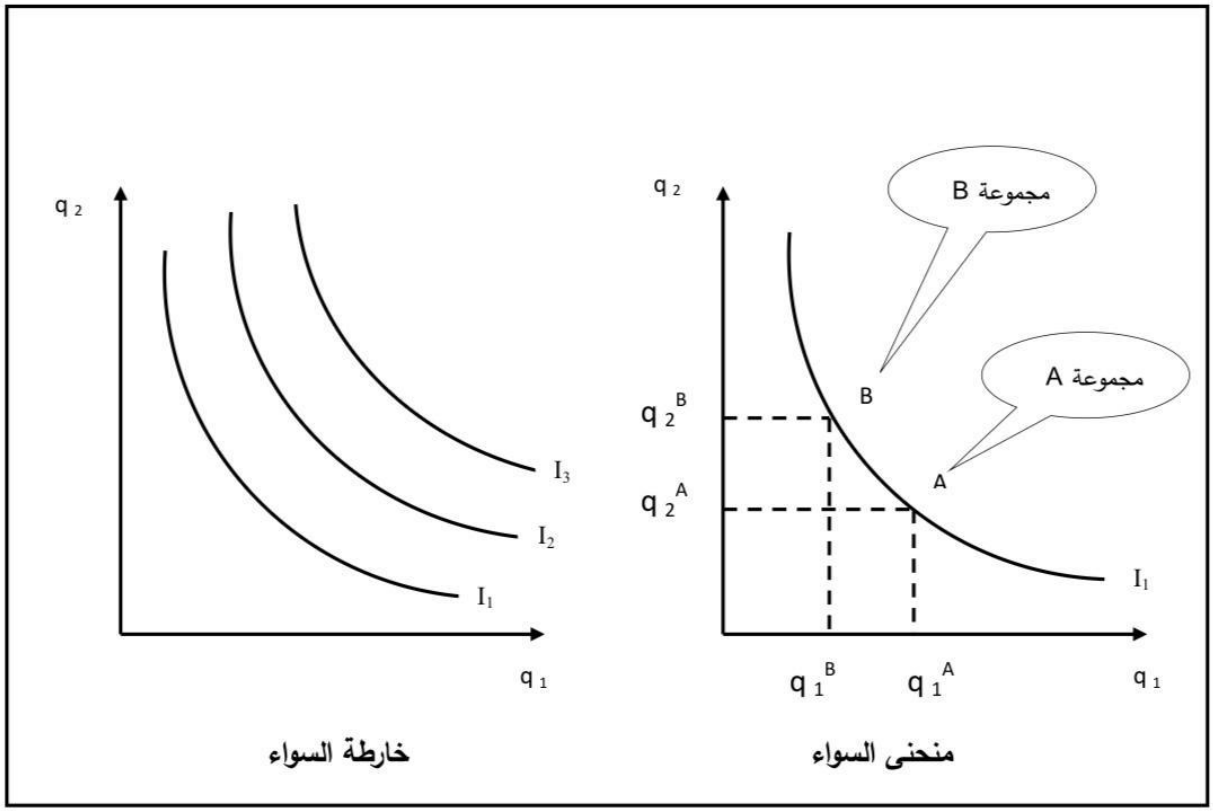

يتضح من الشكل (٢) الاتي :

١- ان المجموعة السلعية عند النقطة (A) تعطي مقداراً من الإشباع مساوياً للمجموعة السلعية عند النقطة (B) .

٢- كلما ارتفع منحنى السواء إلى الأعلى في خريطة السواء، كلما زاد مقدار الإشباع والعكس صحيح .

أعداد : م.م غيث علاوي مزهر

خصائص منحنيات السواء :

ولا : منحنى السواء ينحدر من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين، أي له ميل سالب .

وذلك للدلالة على ان العلاقة عكسية بين ما يستهلكه المستهلك من سلعة ما وما يستهلكه من لسلعة الأخرى، لان المستهلك إذا تغير ذوقه تجاه السلعة (أ) مثلا وأراد المزيد منها لابد ان يتنازل ويضحي بوحدات معينة من السلعة (ب) لكي يحافظ على نفس المستوى من الإشباع.

ثانيا : منحنى السواء محدب باتجاه نقطة الأصل : وذلك بسبب (معدل الإحلال الحدي المتناقص) والذي يعرف (بأنه الكمية من السلعة الثانية التي يكون المستهلك مستعداً للتضحية بها في سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الاولى، بشرط ان يحافظ على نفس المستوى من الإشباع)، وكما هو واضح من الشكل البياني (٣) أدناه :

الشكل (٣)

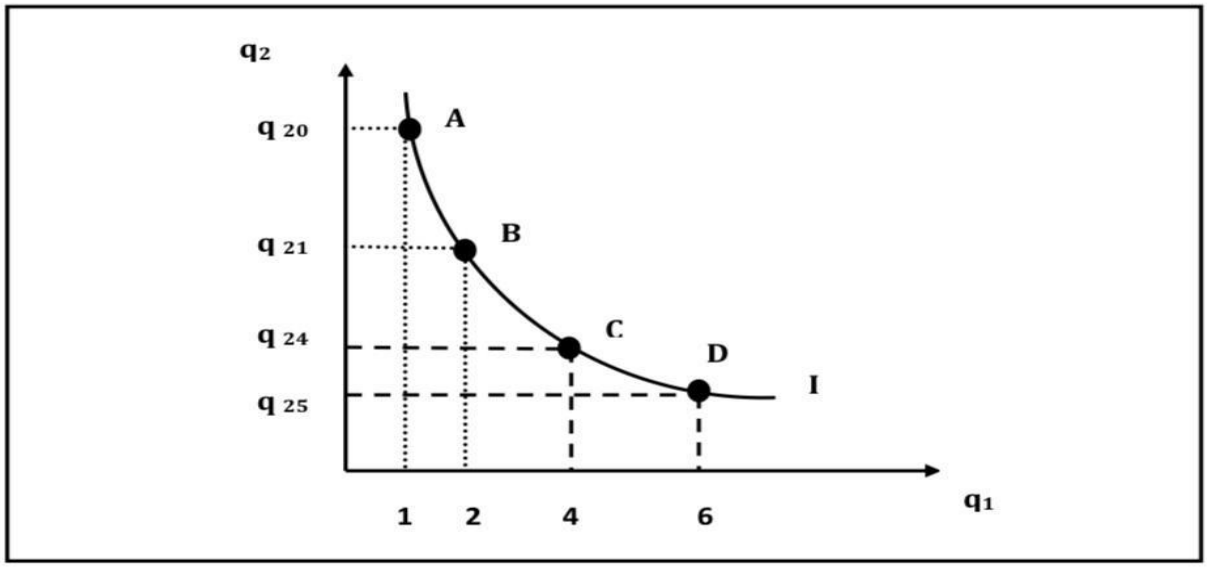

يلاحظ من الشكل أعلاه انه عند النقطة (A) يضحي المستهلك بالكمية (q_{21} ، q_{20}) من سلعة الثانية (q_2) في سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأولى (q_1)، وهكذا يستمر المستهلك في إحلال السلعة الثانية محل السلعة الأولى وعند كافة النقاط على منحنى السواء (١)، من ذلك يتضح انه عندما يتحرك المستهلك من أعلى إلى أسفل وعلى نفس منحنى السواء تتناقص تدريجياً الكمية التي يضحي بها المستهلك من السلعة الثانية في سبيل الحصول على وحدة إضافية من السلعة الأولى، وهذا معناه ان المعدل الحدي لإحلال السلعة الثانية محل السلعة الأولى يتناقص تدريجيا بزيادة الاستهلاك من السلعة الأولى .

ثالثا : منحنيات السواء لا يمكن ان تتقاطع :

نظرية الانتاج (production Theory)

الانتاج: (كل ما يضاف للمادة من منافع سواء كانت مكانية أو زمانية أو شكلية أو تملكيه، مما يجعل السلعة تصل إلى المستهلك النهائي في المكان والزمان لمناسبين وبالشكل الذي يرغبه، عليه فالإنتاج أما يكون ماديا كتغيير في شكل السلعة مثلا أو غير مادي كخدمات النقل وخدمات التعليم، إذا الإنتاج يشمل إنتاج السلع والخدمات).

ويمكن تعريف الإنتاج أيضا بأنه عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (أرض أو موارد طبيعية، عمل، رأس مال، تنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن (سعر) لها). إذا عملية إنتاج السلع والخدمات تتطلب مساهمة وتضافر جهود عوامل الإنتاج مجتمعة في سبيل إضافة منافع جديدة، وعوامل الإنتاج تقسم على أربعة أنواع هي الأرض (الموارد الطبيعية)، العمل، رأس المال، التنظيم).

دالة الانتاج(production Function)

تعرف دالة الإنتاج بأنها (علاقة فنية توضح لنا أقصى ما يمكن إنتاجه أو الحصول عليه من سلع والخدمات باستخدام كمية معينة من عناصر الإنتاج وذلك عند مستوى معين من التكنولوجيا.

عناصر الانتاج :

أولا : الأرض

ويقصد بهذا المفهوم وما فيها من معادن، مياه جوفية ، متحجرات وما عليها من البحار والمحيطات، الأشجار، أشعة الشمس.

خصائص الارض:

١- الأرض هبة مجانية ولا يمكن تحديد قيمها إلا بعد أن تستغل في مشاريع صناعية أو زراعية

٢- الأرض لا تفنى ولا تفند باقية على عكس السلع الإنتاجية الأخرى.

٣- الأرض محدودة الكمية (ثابتة) لا يمكن زيادتها

٤- الأرض تتفاوت في نوعيتها وتجانسها.

٥- خضوع الأرض لقانون تناقص الغلة

قانون تناقص الغلة :

بشرح العلاقة بين عنصر إنتاجي متغير وإنتاجه وله تأثير على الإنتاج الزراعي والصناعي .(إذا أضيفت كميات متساوية من عنصر إنتاجي متغير الى عنصر إنتاجي ثابت او أكثر فان

الإنتاج لكلي سوف يزداد بصورة مطردة في البداية وكلما أضفنا وحدات أضافية جديدة من عنصر

الإنتاج المتغير إلى ان يصل إلى حد معين يبدا بعدها الإنتاج الكلى بالازدياد ولن بصورة متناقصة مع كل وحدة أضافية من عنصر الإنتاج المتغير ثم يبدأ بعدها الإنتاج الكلي بالتناقص المطلق).

شروط قانون الغلة المتناقصة:

أولا: المرحلة الأولى : تزايد الغلة المطلق : الإنتاج الكلي ، الإنتاج المتوسط، الإنتاج الحدي يزداد.

ثانيا: المرحلة الثانية : تناقص الغلة (افضل مرحلة للإنتاج) لأنها توفر المستوى الأمثل من عنصر الإنتاج المتغير للحصول على أعلى مستوى من الإنتاج.

ثالثا : المرحلة الثالثة : تناقص الغلة المطلق : الإنتاج الكلى ، الإنتاج المتوسط، الإنتاج الحدي ينخفض.

ثانيا : العمل

- المجهود الإداري الذي يقوم به الإنسان في سبيل إنتاج السلع والخدمات.
- يعتمد حجم العمالة وقوة العمل على عدد سكان الدولة في سن العمل.
- تتحدد قوة العمل بعد استبعاد الأطفال والمرضى والمقعدين.

كفاءة العمل: مقدرة العامل على انتاج السلع والخدمات بوقت اقل دون ان يؤثر ذلك نوعية السلعة المنتجة.

- العوامل المؤثرة في كفاءة العمل:

١- مستوى التعليم والتدريب العملي.

٢- الظروف الحياتية

٣- الرغبة في المهنة.

٤- عوامل إنتاج أخرى.

٥- ظروف العمل.

تقسيم العمل : هو تقسيم عملية إنتاج السلع الى مهمات متخصصة بشكل دقيق

ثالثاً : رأس المال الاموال المادية التي سبق إنتاجها التي تستخدم لإشباع الحاجات بصورة مباشرة بل لإنتاج أموال أخرى تشبع حاجات المستهلكين.

- رأس المال الثابت : (المكائن، المباني) التي تستخدم عدة مرات في العملية الإنتاجية دون لحاجة إلى تغيير ها مرة أخرى.

- رأس المال المتداول : الأموال التي تستخدم لمرة واحدة في الإنتاج (كالمواد الأولية).

- رأس المال المنتج : الأموال التي تستخدم لإنتاج أموال تشبع حاجات المستهلكين بشكل مباشر.

- رأس المال المستهلك : هي الأموال التي يستخدمها المستهلك لإشباع حاجاتهم المباشرة (الملبس، المسكن، الأغذية).

- رأس المال المتخصص : السلع والموجودات التي تستخدم في عملية إنتاجية محددة مثل المكائن الإنتاجية المتخصصة

- رأس المال غير المتخصص : الذي يمكن استخدامه أكثر من عملية إنتاجية (كالأبنية ووسائط النقل).

- رأس المال النقدي : الأموال اللازمة لتمويل ولإتمام العملية الإنتاجية ، كتسديد أجور العمال وشراء المواد الأولية وتسديد تكاليف النقل.

- راس المال العيني : فهو السلع التي تستخدم في العملية الإنتاجية والتي لا تستهلك بسرعة كالأبنية والآلات.

رابعا : التنظيم

هو عملية جمع عناصر الإنتاج (الارض ، العمل، راس المال) بالنسب المعنوية للحصول على نتاج معين بهدف الحصول على الربح ويمتاز بكونه عامل مكمل لتلك العناصر الأخرى.

- دور المنظم:

تحدد في تنظيم العملية الإنتاجية من خلال اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر وتحديد كمية واسلوب الإنتاج والتوجيه الإداري للمشروع وتطويره.

١- التوجيه الإداري : القدرة على تحديد المسؤوليات الإدارية في المشروع وتعيين الأشخاص المسؤولين عن تنفيذ سياسة المشروع

٢- تحمل المخاطر: من خلال استخدام أسلوب التنبؤ استنادا الى أسس علمية وهذا يؤدي الى حديد الإنتاج والأسعار والتسويق.

٣- تطوير المشروع تطوير المكائن والمعدات المستخدمة فيه وتحسين أبنيته ونوعية إنتاجه مع قليل الكلفة.

الاسبوع الثامن

هدف محاضرة الاسبوع الثامن التطرق الى مفهومي الدخل القومي والناتج القومي وطرق احتسابهم

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

تعريف الدخل القومي: صافي قيم السلع والخدمات المنتجة من قبل مواطني قطر معين وخلال سنة.

الدخل القومي في البلدان الاشتراكية: يتضمن قيم السلع المادية المنتجة زائدا تلك الخدمات لتي لها علاقة مباشرة مثل خدمات النقل

الدخل القومي في البلدان الرأسمالية: يتضمن قيم السلع المادية زائدا قيم كل الخدمات وعلى اختلاف أنواعها.

أهمية الدخل القومي

نهتم الدول بإحصاءات الدخل القومي لمعرفة ما يلي : -

١- مدى التطور الذي حققته عبر السنين.

٢- درجة الرخاء الاقتصادي.

٣- مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج القومي.

٤- توزيع الدخل بين عناصر الإنتاج التي ساهمت في تكوينه.

٥- أوجه إنفاق الدخل المختلفة

٦- تستخدم هذه الإحصاءات في التخطيط والاستقصاء عن مسيرة هذه المتغيرات في المستقبل.

الإنتاج النهائي والإنتاج الوسيط:

الإنتاج النهائي : السلع والخدمات التي يحصل عليها لإشباع حاجاتهم بصورة مباشرة مثل الخبز او الملابس والأدوية وليس لدمجها أو إضافتها أو تحويلها الى سلع وخدمات أخرى. (استخدام مباشر).

الإنتاج الوسيط : هي تلك المنتجات التي تدخل في إنتاج منتجات اخرى فمثلا الغزول تشتريها معامل النسيج لتحويلها إلى أقمشة والطحين تشتريه المخابز لتحويله الى خبز.

- الناتج المحلي الإجمالي: مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل الحدود السياسية لبلد معين قام بإنتاجها مواطنو البلد والأجانب المقيمين فيه (متضمنا الاندثار) خلال سنة

-الناتج القومي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي-عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية العاملة في القطر + عوائد مواطني القطر المعني (العاملين في الخارج ورؤوس أموالهم).

أو هو عبارة عن القيمة النقدية لمجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجها اقتصاد معين خلال سنة. الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي - الاندثار (استهلاك راس المال).

هناك نوعان من الثمن يدخلان في احتساب الناتج القومي هما :

١- ثمن السوق = الناتج القومي بثمن عوامل الإنتاج + الضرائب غير المباشرة - الإعلانات

٢- ثمن عوامل الإنتاج = الناتج القومي بثمن السوق - الضرائب غير المباشرة + الإعانات

طرق احتساب الدخل القومي:

أولا. طريقة المدخولات (المقبوضات) : أي مكافأت عناصر الإنتاج التي يحصل عليها مالكو عناصر الإنتاج (الأجور ، الفوائد، الأرباح) وتقسم هذه العوائد الى قسمين بحسب المصادر التي كونتها

* مصدر العمل : الأجور والرواتب المدفوعة للعمال والمستخدمين والموظفين في القطاع العام والخاص والمختلط

* مصدر الملكية: ما يحصل عليه المالكون من ربح (إيجار) وفوائد وأرباح وهناك نوع من لمدخولات ينشأ عن التملك والعمل.

ثانياً: طريقة النفقات: مجموع النفقات على السلع والخدمات المنتجة في قطر معين خلال سنة وتقسم هذه الى انفاق استهلاكي وانفاق استثماري.

ثالثاً: طريقة الإنتاج أو (القيمة المضافة) : عبارة عن قيمة المخرجات مطروحا منها قيمة المدخلات أي كل مرحلة تضاف اليها قيمة جديدة ، وعليه فإن احتساب مجموع القيم المضافة بعطينا الناتج القومي بدون أن تقع في خطا احتساب لبعض القيم الوسيطة أكثر من مرة واحدة أي تجنب (الازدواجية والتكرار في احتساب بعض القيم).

الاسبوع التاسع والعاشر

هدف محاضرة الاسبوع التاسع والعاشر التعرف على مفهوم الايرادات، وانواعها، وكيفية احتسابها، وكذلك التطرق الى مفهوم السوق، ووظائفة وأنواعة

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

الايرادات : وتعرف الإيرادات بأنها المبالغ المالية التي تحصل عليها الشركات أو المؤسسات؛ نتيجة لبيع المنتجات أو تقديم خدمات معينه خلال فتره زمنيه محددة، وتعد الايرادات مؤشراً هاماً على الأداء المالي لأي شركة، إذ تعكس قدرتها على تحقيق المبيعات، والحصول على الدخل المالي.

تتنوع مصادر الإيرادات حسب نشاط كل شركة، سواء من المبيعات أو الخدمات أو الإيجارات أو العوائد الناتجة عن الاستثمارات، والأنشطة التجارية المختلفة، وبشكل عام تتوقف الإيرادات على العديد من العوامل، مثل سعر المنتج، وكمية الوحدات المباعة، بالإضافة إلى معدلات العرض والطلب.

انواع الايرادات :

اولاً: الإيرادات التشغيلية

وهي تلك الإيرادات الناتجة عن الأنشطة التجارية الرئيسية الخاصة بالشركة، وتضم تحصيل العوائد المادية الناتجة عن بيع المنتجات الخاصة بالنشاط التجاري للشركة، وترتبط الإيرادات التشغيلية بالدخل الرئيسي للمؤسسة؛ لذلك فهي تعد النسبة الأكبر من ربح الشركة، كما تهدف أيضاً إلى تغطية تكاليف الإنتاج والأعمال اليومية الخاصة بالمؤسسة، ومن أمثلة الإيرادات التشغيلية، العوائد الناتجة عن تقديم الخدمات وبيع المنتجات، وايرادات العملات والرسوم، وايرادات الإعلانات والإيرادات الناتجة عن العقود طويلة الأجل، وغيرها.

ثانياً: الإيرادات غير التشغيلية

وهي إيرادات تحققها الشركة من خلال الأنشطة غير الرئيسية، مثال ذلك بيع الأصول وأنشطة الاستثمارات المالية، وبشكل عام تعرض الإيرادات التشغيلية بشكل منفصل عن الإيرادات غير التشغيلية داخل القوائم المالية، حيث أنه من المعروف عن هذا النوع من الايرادات كونه غير دائم؛ لأنه لا يرتبط بأنشطة استثمارية ثابتة، وتعد العوائد الناتجة عن الاستثمارات في الأسهم والسندات والأوراق المالية من الإيرادات غير التشغيلية، كذلك بيع الأصول مثل العقارات أو المعدات، أيضاً التعويضات والغرامات التي يتم فرضها على العملاء المتأخرين، والفوائد المستحقة من القروض، جميعها تندرج تحت الايرادات غير التشغيلية.

ثالثاً: الإيرادات الثابتة

وهي إيرادات منتظمة ذات عائد دوري ثابت، مثل الايجارات الخاصة بالعقارات وعقود الخدمات طويلة الأمد.

رابعاً: الإيرادات المتغيرة

وهي تلك التي تتغير بحسب تغير الكمية أو الجودة، مثال ذلك المبيعات الخاصة بالتجزئة والتي تتأثر بحجم المبيعات.

خامساً: الإيرادات الدورية

وهي التي تحققها المؤسسة خلال فترات محددة، مثل الأرباح السنوية أو نصف السنوية.

سادساً: الإيرادات الرأسمالية

وهي ناتجة عن بيع الأصول والممتلكات، مثل العقارات والمعدات وغيرها.

توجد كذلك أنواع مختلفة من الإيرادات الاستثمارية، وهي التي تحققها الشركات والمؤسسات من الاستثمارات في الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية، بالاضافة إلى الإيرادات الاستثنائية، وهي التي تحققها الشركة من مصادر غير محددة، وغير متكررة مثل التعويضات.

الاسواق وانواعها

السوق :

١- يعرف السوق بأنه المكان الذي يتم فيه تبادل المنفعة بين المنتجين والمستهلكين أما مباشرة أو عن طريق الوسطاء .

٢- ويعرف أيضا بأنه المكان الذي تجتمع فيه قوى العرض والطلب لتكون سعرا موجدا.

٣- وهو كذلك المكان الذي تباع فيه وتشتري السلع والخدمات، أي المكان الذي تتم ؛فيه الصفقة أو انتقال السلع من البائع الى المشتري.

٤- وفي تعريف أخر هو مجموعة من الباعة والمشترين على أتصال فيما بينهم لتحديد سعر لسلعة، وقد يكون الاتصال في مكان معين أو عن طريق استخدام وسائل الاتصال المختلفة.

العوامل المؤثرة في تحديد شكل (نوع) السوق:

١- عدد المنتجين أو (البائعين) والسعة الانتاجية لكل منهم . (الطاقة الاستيعابية للعمال والمكائن والمعدات)

٢- عدد المستهلكين أو (المشترين) والطاقة الاستهلاكية أو (الشرائية)

٣- مدى أدراك المنتجين (البائعين) لأثر السياسة الانتاجية أو البيعة لأحدهم على سلوك الآخرين.

٤- مدى تجانس السلعة أو الخدمة .

٥- مدى معرفة البائعين والمشترين (المنتجين والمستهلكين) للأسعار والتبادل في السوق.

٦- مدى تأثير برامج الاعلان أو تحسين المنتجات على زيادة مبيعات المنتج الفردي.

٧- مدى حرية دخول منتجين (بائعين جدد الى الصناعة (أو السوق أو خروج منتجين أو بائعين قدامي منه.

٨- طبيعة النظام الاقتصادي القائم في الدولة .

انواع الأسواق :

أولا : سوق المنافسة التامة (الكاملة)

يقال أن المنافسة الكاملة تسود السوق أذا توافرت الشروط الاتية :.

١- كثرة عدد البائعين والمشترين، فوجود عدد كبير من المنتجين والمستهلكين لا يمكن المنتج أو المستهلك منفردا أن يؤثر في ثمن السعر بالزيادة أو النقصان في الكمية التي يعرضها الأول أو التي يطلبها الثاني، أن تكون الكمية المعروضة أو الكمية المطلوبة صغيرة جدا بالنسبة الى حجم السوق بحيث لا تؤثر على السعر السائد للسلعة في السوق

٢- تجانس وحدات السلعة المنتجة : بمعني أن كل وحدة تقوم مقام الأخرى تماما في أشباع فس الحاجة، وبذلك يمكن لأي مشتري أن يشتري السلعة من أي منتج بنفس السعر، أذ بساعد تجانس السلعة على توحيد السعر في السوق الذي يعد دليلا على المنافسة التامة.

٣- توفر المعرفة التامة بأحوال السوق : يجب على كل المنتجين والمستهلكين أن يكونوا على علم تام بسعر السلعة وكميتها وشروط البيع والشراء التي يجري التعامل بها في السوق

٤- حرية الدخول الى السوق والخروج منه : يجب أن لا توجد عوائق تحول دون دخول السوق أو الخروج منها، كما يجب أن لا يكون هناك اتفاق بين البائعين او المشترين على وضع حد أدنى للثمن الذي تباع به السلعة أو وضع حد أقصى للثمن الذي تشتري به.

٥- انعدام تكاليف النقل وتوفر الحرية التامة لأنتقال عوامل الانتاج .

ثانيا : سوق الاحتكار التام :

بعرف بانه السوق الذي يتميز بوجود بائع واحد ينتج سلعة فريدة (لا يوجد لها بديل)مع عدم احتمال دخول منتجين جدد الى السوق في الأمد القريب . أن الاحتكار التام وغير المقيد ظاهرة ادرة نسبيا، وهذه الظاهرة يمكن ملاحظتها في بعض القطاعات الخدمية كالهاتف والكهرباء . وينشأ الاحتكار التام غالبا من خلال تطوير المنشاة السلعة جديدة ليس لها بدائل (أو لها بدائل قليلة) أو أن تكون الاسواق من الصغر لا بحيث لا تسمح بتحقيق ربح لأكثر من منتج واحد .

ثالثا : سوق المنافسة الاحتكارية :

بمثل هذا السوق حالة وسط بين النموذجين السابقين وهما سوق المنافسة التامة، وسوق الاحتكار لتام في عام ١٩٣٣ قام الاقتصادي الأمريكي أدوارد تشامبرلن بوضع أسس نظرية المنافسة الاحتكارية، ونشرتها جامعة هارفارد وتنص النظرية على " أن سوق المنافسة الاحتكارية سوق عادية لها معظم مواصفات سوق المنافسة التامة أذ ينتج كل منتج سلعة قريبة في مواصفاتها من سلع المنتجين الاخرين (ولكنها ليست متجانسة معها) ويصلح أن يكون بعضها بديلا لبعض، كما ن كل منتج يميل التنظيم ربحه من خلال تمييز سلعته عن سلع المنتجين الاخرين وزيادة كمية الانتاج". يلاحظ من نص النظرية أعلاه أن هذه السوق تجمع بين مزايا كل من سوق المنافسة لتامة من حيث عدد المنتجين، وسوق الاحتكار من حيث تمايز السلع فيما بينها نسبيا .

<u>وتتميز سوق المنافسة الاحتكارية بالاتى :-</u>

١- وجود عدد كبير من المنتجين الصغار (الجدد)

٢- منتجاتها متشابهة من حيث الغرض، لكنها متمايزة وتصلح أن يكون بعضها بديلا لبعض

٣- يتم التمايز من خلال طرق الدعاية واختلاف التغليف و التصميم ونوع الخدمة والموقع الجغرافي، فضلا عن أختلافات جزئية في النوعية تمنح المستهلك فرصة التفضيل.

٤- يستطيع أي منتج أن يدخل السوق بسهولة نسبية.

٥- يتصرف كل منتج بشكل مستقل عن المنتجين الاخرين خصوصا في تحديد السعر والكمية.

رابعا : سوق أحتكار القلة :

وهو السوق الذي يتميز بوجود عدد قليل من المنتجين ويكون تجانس السلع كليا أو جزئيا. ومن لأمثلة على ذلك صناعة السيارات في الولايات المتحدة التي تسيطر عليها أربع شركات كبيرة، وكذلك في أنكلترا التي تسيطر عليها خمس شركات ،وفي حالة وجود أثنين من الباعة فقط يطلق عليها الاحتكار الثنائي.

الاسبوع الحادي عشر

هدف محاضرة الاسبوع الحادي عشر هو التطرق الى مفهوم النقود، واهميتها، وانواعها، والاهداف التي تؤديها

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

النقود واهميتها

تعرف النقود بأنها (أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيلة لتسديد الديون) ويعرفها احد الاقتصاديين بأنها (أي شيء مقبول قبولاً فوريا كمدفوعات انية أو اجلة) . في حين عرفها اخرون (آنها اي شيء يستخدم كوسيط للمبادلة) نستدل من هذه التعاريف أن الاقتصاديين يركزون في تعريفهم لنقود على وظائفها .فالنقود تتميز بالقبول العام في أي مجتمع .

وهناك عدة أنواع من النقود تتمثل بالنقود الورقية والنقود المعدنية ونقود الودائع.

وظائف النقود :

ولا : الوظائف الاستاتيكية للنقود .

أ- النقود كوحدة حساب أو وسيلة لقياس السلع والخدمات.

لمقصود بالنقود هي الوسيلة النقدية التي تستخدم في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات معنى أنها تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات

ب- النقود وسيط للتبادل تستخدم النقود كوسيلة لتسهيل عملية البيع والشراء فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلع أو خدمة .

ثانياً : الوظائف الديناميكية

أ- النقود أداة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ويقصد بهذه الوظيفة ن النقود لها دور حركة الاستثمار والانتاج والدخل والاستخدام والاسعار .

ب. النقود أداة لأعادة توزيع الدخول ترتبط هذه الوظيفة ارتباطا وثيقا بالتغيرات الحاصلة في قيمة لنقود اي قوتها الشرائية أي كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بوحدة من النقد بذلك يتوقف على مستوى الأسعار المعروضة في الأسواق .

ج- النقود أداة للهيمنة الاقتصادية :تلعب النقود دوراً هاما في النشاط الاقتصادي في حالة زيادتها ودورا أقل في حالة نقصانها . على سبيل المثال العلاقة الوثيقة بين الائتمان الذي وفرته البنوك لرجال الاعمال وبين التطور الصناعي الذي شهدته الاقطار الاوربية خلال القرن التاسع عشر

فقد كان لتدفقات رأس المال المصرفي أكبر الأثر في بناء الهياكل الاقتصادية الارتكازية خلال انطلاقتها الصناعية .كما ساعدت البنوك من خلال نشاطاتها الاقراضية أن تتحكم في راس المال التمويلي لمختلف القطاعات الاقتصادية.

خصائص النقود :

١- دوام البقاء : يعني ذلك وجود فترة زمنية فاصلة بين أستلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية يستدعي ذلك الاحتفاظ بها فترة من الزمن .

٢- التجانس : بمعنى أن كل وحدة نقدية ينبغي أن تكون متماثلة مع الوحدات النقدية الأخرى

٣- سهولة الحمل : يعني ذلك أن النقود ملائمة في وزنها وحجمها بحيث تكون سهلة عند أدائها لوظائفها المختلفة .

٤- قابلة للانقسام : أي تكون قابلة للتقسيم الى أجزاء صغيرة تمكن الفرد من شراء كافة السلع والخدمات .

٥- أن تكون النقود ذات منفعة لجميع أفراد المجتمع : النقود مفيدة لانها قادرة على أشباع الحاجات البشرية من خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي عن عدد من الوحدات النقدية .

الاسبوع الثاني عشر

هدف محاضرة الاسبوع الثاني عشر هو التعرف على البنك المركزي، (المفهوم ،الوظائف، الاهداف)

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

مفهوم البنك المركزي :

البنك المركزي يقف على رأس الجهاز المصرفي للبلد .ويتولى أمر السياسة الائتمانية والمصرفية في لدولة .ويشرف على تنفيذها. ومن هنا يمكن تعريف البنك المركزي كما يلي : البنك المركزي يمثل ذلك المصرف الذي يتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة. ويستمد وجوده كمؤسسة عامة . ويقوم بجميع أعماله وفقا لأحكام القانون. وله الحق في أن يمتلك. ويتصرف بممتلكاته. وأن يتعاقد وأن يقيم الدعاوى . وتقام عليه باسمه . ويكون له خاتم خاص به ويعفى من كافة الضرائب والرسوم والطوابع .

وبمفهوم آخر هو مؤسسة الإصدار الرسمية للنقود الخارجية .والتي يحكم إصدارها العديد من المتغيرات .والمتطلبات الاقتصادية والمالية .

وظائف البنك المركزي:

يتمثل البنك المركزي بالمميزات الثلاثة الاتية و التي تمثل في نفس الوقت وظائفه الاساسية وهي:

١-المصرف المركزي هو مصرف الاصدار للعملة:

بعد البنك المركزي الجهة الوحيدة المخولة من الدولة أو الحكومة بحق إصدار النقود بحيث يتولى إصدار العملة الورقية ، بما يتوافق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، و السياسة العامة للدولة و ما عطي أوراق النقد الثقة اللازمة فيها لتعامل الأفراد، لذلك يقوم، المصرف بوضع خطة وحجم النقد المتداول و يشرف على تنفيذ و تحقيق هذه الاهداف.

كما أن انفراد المصرف المركزي بامتياز إصدار أوراق النقد من العوامل الأساسية ميزته على مصارف التجارية العادية، و استنادا على هذه الوظيفة زادت مكانة المصرف المركزي كون الاوراق لنقدية المصدرة عملة قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة بالإضافة إلى استخدام المصارف لها احتياطي مقابل ودائعها ، لذلك كان يطلق على المصرف المركزي حتى وقت قريب مصرف الإصدار .

٢-المصرف المركزي هو بنك البنوك:

يعتبر البنك المركزي بنك البنوك، فهو البنك التي تتعامل معه البنوك بصفة عامة ، و البنوك التجارية بصفة خاصة، فالبنوك تحتفظ بودائعها لديه، كما أنه البنك الذي تلجأ إليه لإقراضها عند

حاجتها للائتمان، أي أنه هو الملجأ الأخير للبنوك التجارية لحصولها على النقود القانونية، و ستطيع البنك المركزي القيام بهذه المهمة من خلال تدخله في السوق النقدي سواء بتقديم القروض المباشرة لهذه البنوك، أو سواء بقيامه بإعادة خصم الأوراق المالية التي بحوزتها وفي جميع الأحوال فإن البنك المركزي يسهل عمليات الاقتراض للبنوك.

و الجدير بالذكر أن البنك المركزي في تعاونه مع البنوك الأخرى إنما يبعد تماما عن منافسته لها خاصة وأنه يركز كل معاملاته مع المصارف الحكومية، ويترك للمصارف مجال التعاون مع المؤسسات و الأفراد، و الجمعيات، والنقابات، وسائر الهيئات، و المنظمات غير الحكومية، كما أنه يقوم كذلك بدور الوساطة بين المصارف.

٣-المصرف المركزي مصرف الدولة :

اكتسب البنك المركزي أهمية دون غيره من المصارف عندما أودعت الحكومات حساباتها لديه، و قيامه بالخدمات المصرفية، وتقديم القروض و السلفيات لها و للمثال مصرف إنجلترا الذي أنشأ في بادئ الأمر كشركة تقوم بالعمليات المصرفية حيث كان الدافع الأساسي لإنشائه هو إقراض الحكومة البريطانية، و مقابل ذلك منح امتياز إصدار النقود الورقية .

و لقد تعرضت طبيعة العلاقة بين المصارف المركزية ، و الحكومات لمنافسة عنيفة دارت حول مدى التدخل في شؤون المصرف المركزي، فالبعض نادى بإخضاع المصرف إخضاعا تاما للحكومة، و البعض الآخر .

لهذا فإن البنك التجاري لا يلجأ إلى إعادة الخصم إلا عند الضرورة المتمثلة في .

- تدني السيولة.
- تدني رصيد أمواله الجاهزة.
- زيادة فرص استثمار أمواله في رواج أكثر ربحا من إعادة الخصم.

خصائص البنك المركزي :

خصائص عدة تميز بها البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المؤسسات الحكومية والمصرفية، وهذه الخصائص هي كالاتي:

أ-إن البنك المركزي مؤسسة نقدية ذات ملكية عامة، أي أنه ملك للدولة .

ب- يحتل البنك المركزي مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، وذلك لقدرته على إصدار النقود والرقابة على أصول الائتمان في الدولة من خلال رقابته على المصارف والتأثير في قدرتها على خلق النقود، وجعل جميع المصارف ستجيب للسياسة النقية التي يرغب في تنفيذها .

ج- لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الأرباح لأنه مؤسسة حكومية عامة تهتم بالتوازن الاقتصادي، وأن حقق الأرباح فتكون عرضية، لذلك يضطر للإنفاق بدون فائدة أو يخسر جزءاً من أمواله من جل تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، فضلا عن عدم قيامه بإعمال المصارف .

د- إن البنك المركزي قلما يتعامل مع الإفراد، بل يتركز جل عمله مع المؤسسات الحكومية والخزينة لعامة والمؤسسات المصرفية الأخرى .

اهداف البنك المركزي :

أ- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة.

ب- المحافظة على استقرار الأسعار .

ج- الاستخدام الأمثل للموارد.

د- المحافظة على استقرار الائتمان.

د- فضلا عن الأهداف أعلاه: فأن البنوك المركزية تؤدي دورا اجتماعيا مفيداً في التنظيم والأشرف على العمليات والنظم التي يتعامل من خلالها الأشخاص والشركات والمصارف عند تبادل مدفوعات فيما بينهم، ولذلك تحتاج المصارف الى وجود بنك مركزي للحفاظ على كفاءة العمل اليومي المصرفي لتشغيل نظام المدفوعات وإصلاح أي خلل يصيب هذه النظم.

الاسبوع الثالث عشر

هدف محاضرة الاسبوع الثالث عشر هو التطرق الى موضوع القروض من حيث ، (المفهوم ،الانواع، الاهمية)

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

مفهوم القرض وأركانة :

مهما تعددت تعريفات القرض فلا يتعدى كونه عقداً تبرمه الدولة أو أحدى هيئاتها العامة أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقا لاذن يصدر من السلطة المختصة .

- أركان القرض

١- القرض العام عقد : لكل عقد طرفان ، و عقد القرض كبقية العقود الطرف الأول فيه هي الدولة و احدى هيئاتها العامة وهما الجانب المستدين (المقترض) والطرف الثاني هو الجمهور أو دولة أخرى وهما الجانب الدائن (المقرض) ويتعهد الجانب الأول بتسديد مبلغ القرض عند حلول موعد لوفاء ، كما يتعهد بتقديم فائدة على القرض وفقا لنصوص العقد، أما الجانب الاخر فيتعهد بتقديم مبلغ القرض الى الجانب الأول .

٢-القرض العام يصدر طبقا لأذن من السلطة المختصة : حتى يصبح القرض مشروعا لابد من صدور أوامر به من السلطة المختصة سواء كان البرلمان أو أية سلطة تشريعية أخرى ومن ثم لا جوز للدولة أن تبرم قرضا مع أي جهة قبل ذلك الأذن حتى يتمكن البرلمان أو من يماثله من أحكام رقابته على موارد الدولة و أوجه أنفاقها .

نواع القروض :

مكن تقسيم القروض تبعا للزاوية التي تنظر اليها الى عدة أنواع :-

- من حيث أرادة المقرض الى قروض اختيارية وقروض اجبارية
- من حيث مصدر القرض الى قروض خارجية وقروض داخلية
- من حيث أجل القرض الى قروض قصيرة الاجل وقروض طويلة الاجل

أولاً: القروض الاجبارية والقروض الاختيارية :

الأصل في القرض أن يكون اختياريا، ولذا يعد عنصر الاختيار الفارق الأساس بين لقرض والضريبة، ومع ذلك فقد تلجا الدولة إلى القروض الاجبارية .

- القروض الاختيارية : هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الاكتتاب بها وموعد سدادها ثم تترك للجمهور حرية الاقراض أو عدمها .

- القروض الاجبارية : هي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة ما لها من سلطة في اجبار الجمهور على أقراضها .

وهناك ظروف تلجا فيها الدولة إلى القروض الاجبارية منها :-

١- الرغبة في أمتصاص القوة الشرائية في أوقات التضخم المالي على أن تعيد الدولة المبالغ المقترضة بعد انتهاء الظروف .

٢- عندما تقوم الدولة بالأصلاح الزراعي أو تأميم المشروعات الخاصة تلجا الى القروض الاجبارية ويتم سدادها بشكل سندات تستحق خلال فترة زمنية معينة .

٣- وقد تلجا الدولة إلى القروض الاجبارية عند حلول أجل سداد قرضها الاختياري الى مد ذلك الاجل ويعني ذلك نشوء قرض أجباري جديد .

ثانياً : قروض خارجية وقروض داخلية

ن التمييز بين القروض الخارجية والقروض الداخلية يتم على اساس مصدر القرض، فاذا كان صدره خارجيا عد القرض خارجي واذا كان مصدره داخليا عد القرض داخلي، ويتحدد نوعه ايضا بمكان أصداره فاذا كان في السوق الداخلية كان قرضا داخليا وأذا كان مكان أصداره في اسواق دول أخرى يعد القرض خارجي.

ت	القرض الداخلي	القرض الخارجي
1	يحقق للدولة الحصول على جزء من القوة الشرائية بالعملة المحلية	يحقق للدولة المقترضة قوة شرائية بالعملات الأجنبية
2	أن القرض الداخلي لا يؤدي الى زيادة القوة الشرائية بالتداول لانه في الأصل نقل للقوة الشرائية من فئة الى فئة أخرى من قوة .	أن القرض الخارجي يؤدي الى زيادة القوة الشرائية للدولة المقترضة بما يعطيه للاقتصاد القومي شرائية خارجية
3	يحمل القرض الداخلي الاقتصاد القومي عبء الادخار الذي يمثله عبء الحرمان من الاستهلاك وهو ما يؤلف عبئا عينيا على الجيل الحاضر	أن القرض الخارجي يعفي الجيل الحاضر من عبء هذا الادخار

ثالثا : القروض قصيرة الأجل والقروض طويلة الاجل :

بمكن التمييز بين القروض على أساس موعد سداد القرض .

فتكون قروض طويلة الأجل أذا كانت موعد سدادها طويلا (أكثر من عشر سنوات).

ما القروض قصيرة الأجل لا يتجاوز موعد سدادها سنة واحدة .

ويرى البعض أن هناك قروضا متوسطة الأجل وتكون مدة سدادها من سنة الى عشرة سنوات . وهناك بعض الاختلافات بين القروض القصيرة والطويلة

ت	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل
1	سعر الفائدة منخفض	سعر الفائدة مرتفع
2	أن المكتتبين بالقروض قصيرة الاجل هي البنوك المركزية والتجارية والمؤسسات المالية الأخرى	أن المكتتبين بالقروض المتوسطة والطويلة هم الجمهور بالاضافة الى المؤسسات المالية
3	يحدد تاريخ وأحد للوفاء بالقرض القصير	يحدد تاريخان للوفاء ويمكن التسديد في أقربهما ويجب التسديد في أقصاهما

الاسبوع الرابع عشر

هدف محاضرة الاسبوع الرابع عشر هو التطرق الى موضوع السياسات المالية من حيث ، (المفهوم ،الوسائل والادوات، الاثار الاقتصادية)

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

السياسات المالية

نعتبر السياسات المالية والتمويلية والزراعية وسياسات الصرف الأجنبي هي الأدوات المتاحة الحكومة ، والتي يمكن أن تستخدمها في التأثير على النشاط الاقتصادي وتحفيز التنمية ، والسياسة لمالية تسمى أحيانا بسياسة الميزانية وهذه السياسة تنطوي على جميع الإجراءات المتعلقة بمستوى وهيكل الايرادات والنفقات الحكومية تشمل جميع الضرائب والايرادات غير الضريبية التي تتدفق على خزينة الحكومة مثل أرباح المنشأت وأقتراض الخزينة المحلي .

تم تنفيذ السياسة المالية عن طريق جانبي الميزانية الحكومية وهما الضرائب او النفقات الحكومية ، وتنقسم صناعة السياسة المالية بين وكالتين :

١- وزارة المالية : تخول لها مسؤولية تنفيذ السياسة الضريبية والقرارات المتعلقة بالاستهلاك لحكومي .

٢- وزارة التخطيط تسيطر على القرارات المتعلقة بنفقات الحكومة الرأسمالية .ويشيع تقسيم المسؤولية هذه بين الوزارتين في الدول النامية بحيث أدت بالاقتصاديين وصانعي السياسة الى حصر السياسة المالية بوزارة المالية والسياسة التنموية في وزارة التخطيط

السياسة التنموية :

وهي السياسة التي تهتم باحداث تغيرات هيكلية جذرية في الاقتصاد من خلال اتخاذ جملة من لاستراتيجيات والإجراءات التنموية بغية نقل ذلك الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم .

السياسة المالية الخارجية : وهي السياسة التي تهتم بتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية للاقتصاد من خلال حركة التجارة الخارجية ووضع ميزان المدفوعات مع بقية دول العالم .

مفهوم السياسة المالية

في التدابير والإجراءات التي تعتمدها الدولة من أجل تحديد وتنظيم أيراداتها وتوجيه مصادر نفاقها لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية السياسة المالية :

تحتل السياسة المالية بشقيها الإنفاقي والتمويلي (النفقات والايرادات) أهمية كبيرة في حياة الشعوب لما لها من أثر في مستوى الدخول وتوزيعها بين طبقات المجتمع، وهي من الوسائل المهمة التي تستخدمها الدولة في تنفيذ فلسفتها الاقتصادية والاجتماعية .

وتتدخل الدولة في السياسة المالية للأسباب الاتية :.

- عدم قدرة القطاع الخاص على أشباع كل حاجات الفرد في المجتمعات الحديثة وبخاصة في مجال الخدمات .

- قيام القطاع الخاص بأنتاج سلع تدر عليه أرباح مهما كان ضررها .

- توجيه القطاع الخاص للاستثمار الامثل للموارد .

- تتدخل الدولة للحد من ظاهرتي البطالة والتضخم .

وسائل السياسة المالية

تقوم السياسة المالية على ركنين أساسيين هما :-

أولا : الايرادات العامة : ويقصد بها الأموال التي تحصل عليها الدولة للقيام بنشاطاتها. وهناك ثلاث مصادر أساسية للأيرادات هي :-

١- الضرائب والرسوم

الضرائب : مصدر أساسي لأيرادات الدولة ، وهي فريضة الزامية يدفعها الممول للدولة بغض النظر عن الفوائد التي يحصل عليها من الخدمات العامة التي تقدمها .

أ- الضرائب المباشرة ، التي تفرض مباشرة على الدخول .

ب- الضرائب غير المباشرة ، الضرائب الكمركية والتي تفرض على السلع المستوردة المستوردة .

فضلا عن كون الضريبة وسيلة من وسائل تمويل الميزانية العامة فأنها أداة تستعملها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

لرسوم : الرسم هو مبلغ من المال يدفعه الفرد عند مراجعة دوائر الدولة كرسوم التسجيل العقاري، أي أنه يدفع مقابل خدمة معينة .

٢- القروض :

وتؤخذ من الأفراد ، الدولة ، المؤسسات الاقتصادية والدولية ..وتلجا الدولة إلى القروض عندما :-

أ- عندما تعجز إيراداتها الاعتيادية (الضرائب والرسوم ، دخل الدولة من ممتلكاتها) عن تغطية نفقاتها .

ب- عندما لا تتوافق من حيث الزمن الإيرادات مع النفقات

٣- دخل الدولة من ممتلكاتها: ويشمل إيرادات المعامل والمصانع واستغلال الموارد الطبيعية ، ويكون الايراد كبيرا في هذا الجانب في الدولة ذات الملكية العامة .

ثانيا : النفقات

نعرف النفقات على انها مصروفات من ميزانية الحكومة ومنها النفقات الدورية مثل رواتب لموظفين المدنيين والصيانة والنفقات العسكرية ومدفوعات سعر الفائدة وأعانة المنشأت الحكومية التي تواجه عجزا وكذلك النفقات الرأسمالية مثل نفقات بناء قنوات الري والطرق والمدارس والمشتريات غير الحكومية

وتشمل النفقات ما يلي :-

١- الرواتب والأجور التي تدفعها الدولة إلى موظفيها .

٢- المنح والاعانات النقدية (الرعاية الاجتماعية ، وشبكة الحماية الاجتماعية) .

٣- مستلزمات الدولة من السلع الاستهلاكية المكتبية ، الادوية .. الخ) والإنتاجية التي تدخل في تقديم الخدمات وأقامة الطرق والجسور .

٤- سداد الدولة الاصل القرض وفوائده.

الاسبوع الخامس عشر

هدف محاضرة الاسبوع الخامس عشر هو التطرق الى موضوع السياسات النقدية من حيث ، (المفهوم ،الوسائل والادوات، الاثار الاقتصادية)

مدة المحاضرة: 3 ساعات

الأنشطة المستخدمة:

- أنشطة تفاعلية صفية
- أسئلة عصف ذهني
- أنشطة جماعية (إذا تطلب الامر)
- واجب بيتي
- واجب الكتروني (ويفضل انشاء صفوف الكترونية Classrooms لدمج التعليم الحضوري بالتعليم الالكتروني حسب التوجهات الحديثة للتعليم والتعلم)

أساليب التقويم:

- التغذية الراجعة الفورية من قبل التدريسي (التقويم البنائي).
- اشراك الطلبة بالتقويم الذاتي (تصحيح اخطائهم بأنفسهم).
- التغذية الراجعة النهائية (التقويم الختامي)، ويقصد به حل الأسئلة المعطاة كنشاط صفي في نهاية المحاضرة.

السياسة النقدية وأدواتها :

تمثل مقدرة البنك المركزي على التحكم في كمية النقود المعروضة أو السيولة النقدية المتوفرة في الاقتصاد الوطني في السلطة الممنوحة له لتغيير سعر الفائدة، سعر الخصم ،ونسبة الاحتياطي لقانوني و عمليات السوق المفتوحة (بيع وشراء السندات الحكومية)، وتعرف هذه المتغيرات بأدوات السياسة النقدية ، أو هي الأدوات التي يستطيع البنك المركزي بواسطتها التحكم في كمية لنقود المعروضة . اي أن السياسة النقدية ما هي الا السياسة التي يتبعها البنك المركزي للتأثير في السيولة النقدية لمتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني وتتمثل أدواته في تحقيق ذلك في الأدوات الأربع المشار اليها أعلاه . وفي ما يلي تعريف موجز لكل من هذه الادوات :

١- سعر أو معدل الفائدة :وهو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد . أي أنه سعر الفائدة الذي تحصل عليه البنوك التجارية عند منحها القروض والتسهيلات الائتمانية للأفراد وهو ما يحصل عليه الافراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية .

٢- سعر أو معدل الخصم :وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية حيث أن معدل الفائدة هو السعر الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الأفراد أما معدل الخصم فهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع البنوك التجارية

٣- نسبة الاحتياطي القانوني :وهي النسبة التي لابد من أن يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تودع فيه ، هذه النسبة يحتفظ بها البنك التجاري بشكل نقود سائلة كاحتياطي لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة ، وتكون هذه النسبة في الحد الأدنى للاحتياطي الذي يحتفظ به أي بنك تجاري دون تمييز .

٤- عمليات السوق المفتوحة :ويتمثل ذلك في قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية فيما يسمى بالسوق المفتوحة بهدف التأثير المباشر في حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية . فعند قيام البنك المركزي بشراء السندات الحكومية التي تحتفظ بها لبنوك التجارية سيزيد من الاحتياطات النقدية المتوفرة لدى تلك البنوك ويمدها بقدرة جديدة علي الاقراض مما يؤدي عند منح الائتمان الى زيادة عرض النقود. تساعد ادوات السياسة النقدية الأربع السابق ذكرها البنك المركزي في التأثير فيحجم التسهيلات الائتمانية التي منحها البنوك التجارية للأفراد والمؤسسات المختلفة عن طريق التأثير في الاحتياطات النقدية الفائضة

لدى هذه البنوك وبالتالي فأن التأثير النهائي سيكون على حجم كمية النقود المعروضة في الاقتصاد الوطني .

طرق التحكم في مقدار عرض النقود

هناك مجموعة من الوسائل التي تستعملها المصارف التجارية للتحكم في مقدار عرض النقود منها:

١- تنظيم حجم أصدار النقود .

٢- تحديد نسبة الاحتياطى القانوني الذي يجب أن تحتفظ به المصارف التجارية .

٣- شراء او بيع سندات الخزينة .

٤- تحديد سعر أعادة الخصم .

هناك ظاهرتان تحدثان نتيجة اختلال التوازن بين عرض النقود والطلب عليها هما:.

أولا : التضخم النقدي

ثانيا : الانكماش النقدي

أولا : التضخم

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما.

أولا : التضخم النقدي

يعرف بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناجم عن زيادة في عرض النقود لا تتناسب مع لزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية ، أو هو أنخفاض في حجم المبادلات الاقتصادية لا يقترن بأنخفاض عرض النقود .، والسبب الرئيس للتضخم النقدي : عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها .وينشأ عدم التوازن من :-

- الزيادة في الاصدار النقدي مع بقاء حجم المبادلات على حاله .

- أنخفاض حجم المبادلات الاقتصادية وعدم انخفاض عرض النقود .

أنواع التضخم النقدي:

يميز الاقتصاديون بين أربع أنواع التضخم هي :-

١- المكشوف : الذي يتصف بارتفاع معدل الاسعار فوق معدل الزيادة في عرض النقود

٢- الخفي : ارتفاع معدل الاسعار بنسبة أقل من نسبة زيادة عرض النقود .

٣- الدوري : هو الذي يرافق الدورات الاقتصادية .

٤- العرضي : ينشأ في حالة الازمة الاقتصادية أو المالية .

معالجة التضخم النقدي:

وتتم من خلال الاتي :-

أولا : تقليل عرض النقود عن طريق :-

١- زيادة الضرائب المباشرة على الدخول .

٢- بيع السندات الحكومية للجمهور .

٣- رفع سعر أعادة الخصم .

٤- رفع نسبة الاحتياطي القانوني .

٥- تقليل الانفاق الحكومي .

٦- فرض الادخار الإجباري .

٧- تخفيض الأجور والرواتب .

٨- بيع الذهب وممتلكات الدولة للجمهور .

ثانيا : زيادة المعروض من السلع والخدمات :-

١- تقييد الاستهلاك

٢- تشجيع الاستثمار المحلي

٣- زيادة أستيراد السلع من الخارج

ثانيا : الانكماش النقدي :

هو انخفاض عرض النقود قياسا بحجم المبادلات الاقتصادية وأهم مظاهره انخفاض المستوى العام للأسعار الذي يؤدي إلى انخفاض مستويات كل من الانتاج والاستهلاك والاستثمار والاستخدام وبخاصة استخدام العمل مما يؤدي الى البطالة ومعالجة الانكماش النقدي :

تتم معالجته بالأجراءات الاتية :-

١- زيادة الإنفاق الحكومي .

٢- زيادة عرض النقود عن طريق :-

أ. تخفيض سعر المادة .

ب. شراء السندات الحكومية من الجمهور .

ج. تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف .

٣- تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

٤- تشجيع الاستثمار لغرض خلق فرص عمل جديدة .